www.easyel.net

الحقيبة الشاملة لـ

مبادئ الأعمال المصرفية (صرف –101)

للمستوى الثالث

الفصل الثاني 1439

محتويات الحقيبة:

(تفريغ الأخ علي + الكويزات والتكاليف للفصل الأول 1439 +
جميع القوانين وشرحها + دمج سلسلة أسئلة 100 سؤال
لعلي ولضيف الله + نماذج أسئلة سنوات سابقة)

اعداد وتنسـيق:

نجوم فريق أسهل للمستوى الثالث

رشا، وِسام، نوره

اهداء الى

أولاً: تفريغ الأخ علي

تم إضافة النقص في جزئية اهداف المصارف الإسلامية ☺

اللقاء الحي الأول

تعريف النقود

النقد	هو كل ما نال ثقة الناس في التعامل به وأصبح معياراً للأموال أو كوسيط للتبادل
النقود	هي أي وسيلة متداولة لتبادل السلع والخدمات وسداد الدين (أي أنها مقياس ومخزن لقيمة الأشياء)

أنواع النقود بإعتبار تطورها التاريخي

(1) النقود السلعية	* أول أنواع النقود ظهورا واستعمالا * يتم التبادل فيها بطريقة المقايضة (سلعة مقابل سلعة) أمثلة : الماشية – القمح – الملح – التمر خصائصها : نافعة بذاتها وسهلة النقل والتقسيم * بسبب كثرة التبادلات وتوسع المعاملات لم تعد عملية المقايضة تفي بحاجة الناس
(2) النقود المعدنية	أمثلة : النقود المصكوكة من الذهب و الفضة * بسبب توسع المعاملات والندرة النسبية لهذين المعدنين وصعوبة نقلهما وحفظهما ظهر ما يسمى بـ (الصيارفة) تودع لديهم هذه المعادن ويعطي المودع في المقابل (صك أو سند) بقيمة أو وزن المعدن هذه الصكوك سهلة الحمل وكانت الخطوة الأولى في ظهور الأوراق النقدية المعاصرة
(3) النقود الورقية	عبارة عن أوراق تطرح للتداول وتستخدم في تبادل السلع والخدمات وسائر المعاملات
(4) النقود المصرفية	هي الودائع المصرفية القابلة للسحب بطرق مختلفة ، تعرف بـ : (ودائع تحت الطلب) لأن المودع يستطيع سحبها أو جزء منها متى ما شاء (نقود كتابية) لأنها قيد كتابي في دفاتر المصارف يعبر عن قدر الأوراق النقدية وإسم صاحبها * النقود المصرفية ليس لها وجود خارجي إلا إذا تحولت لأوراق نقدية عند طلب سحبها بالشيكات وما شابهها * يكثر إستعمالها في البلدان ذات النشاط الإقتصادي القوي لما فيها من تسهيلات للتبادلات التجارية وسرعة الدفع

خصائص النقود

(1) القبول العام من الدائن والمدين لتبادل السلع والخدمات	(2) الثبات النسبي أهم خاصية للنقود لتكون معيار ومقياس لقيمة السلع والخدمات لأنهما يتعرضان للتضخم والإنكماش	(3) القدرة على إبراء الذمة فبمجرد تسديد القيمة المستحقة ينطفئ الدين حالاً من ذمة المدين

وظائف النقود

(1) وسيلة لتبادل السلع والخدمات	(2) مقياس لقيمة السلع والخدمات	(3) مخزن للقيمة	(4) وسيلة للدفع الآجل

حجم النقود

(M1)	(M2)	(M3)
النقد المتداول خارج البنك ، عبارة عن : * عملات نقدية و ورقية و معدنية * ودائع تحت الطلب * حسابات جارية لدى البنك	يساوي (M1) بالإضافة إلى : الودائع الزمنية والإدخارية قصيرة الأجل	يساوي (M1) و (M2) بالإضافة إلى : الودائع الزمنية والإدخارية طويلة الأجل * محرمة شرعاً لوجود الفائدة الربوية

اللقاء الحي الثاني	
البنك : هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ، وغرضها الرئيسي أن تعمل كوسيط بين رؤوس الأموال الباحثة عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار الباحثة عن رؤوس الأموال	
أنواع البنوك	
من حيث الوضع القانوني	**(1) البنوك العامة :** تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أنشطتها وأعمالها **أمثلة :** البنوك المركزية (مؤسسة النقد العربي السعودي) البنوك الوطنية التجارية (مخصصة لغرض معين) **أمثلة :** البنك العقاري – البنك الصناعي – البنك الزراعي – بنك التسليف
	(2) البنوك الخاصة : يمتلكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ، يديرون شؤونها ويتحملون كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (الدولة متمثلة بالبنك المركزي)
	(3) البنوك المختلطة : تشترك في ملكيتها وإدارتها كل من الدولة والأفراد أو الهيئات بحيث تملك الدولة رأس مالها ويشرف عليها البنك المركزي
من حيث طبيعة العمل	**(1) البنوك التجارية :** تزاول الأعمال المصرفية قبول ودائع/إقراض المال/خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها مثل الكمبيالات/فتح الإعتمادات المستندية/ إصدار خطابات الضمان/المشاركة في المشاريع الإقتصادية/الوساطة لبيع وشراء الأسهم والأوراق المالية
	(2) البنوك الصناعية : تقوم بتمويل المصانع
	(3) البنوك الزراعية : تساعد في الاستثمارات الزراعية
	(4) البنوك العقارية : تقدم التسهيلات لإنشاء العقارات
من حيث مصدر الأموال	**(1) البنوك المركزية :** تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي * لها الاحقية في اصدار العملة والاحتفاظ بالاصول السائلة الخاصة بالدولة (كالذهب والعملات الأجنبية) * تقوم بإفراغ الاحتياطات القانونية على المصارف التجارية * رأس مالها (ما تخصصه الدولة لها + ودائع البنوك التجارية لها)
	(2) بنوك الودائع (البنوك التجارية) : أموالها الخاصة عبارة عن (أموال الشركاء + ودائع الأفراد)
	(3) بنوك الأعمال أو الإستثمار : تعتمد بشكل أساسي على أموالها الخاصة بالاضافة إلى الودائع لأجل أهم أعمالها : تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات ومن ثم المساهمة فيها لاغراض الاستثمار * القانون سمح لها بأنشاء شركات استثمارية
من حيث شرعية العمليات	**(1) البنوك التقليدية :** تتعامل بالربا في الإقراض والإقتراض
	(2) البنوك الإسلامية : تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالربا

اللقاء الحي الثالث

البنوك التجارية : المؤسسات التي تتعامل بالدين أو الإئتمان
حين يتقدم أحد الأفراد بالإيداع لديه فإن البنك يمنحه ائتماناً (وعداً) برد قيمة الوديعة عند الطلب أو في وقت متفق عليه

وظائف البنوك التجارية

(1) قبول الودائع أهم وظائف البنوك التجارية ولها عدة أشكال :	**(أ) ودائع تحت الطلب (حسابات جارية)** يستطيع المودع استردادها وقت الحاجة بدون فوائد	**(ب) ودائع لأجل** يتم إيداعها لفترة زمنية معينة ولا يحق للمودع سحبها إلا بعد إنتهاء هذه الفترة ويتقاضى المودع فوائد مقابل هذه الفترة التي احتفظ البنك بها
(2) تقديم القروض مرتبطة بوظيفة قبول الودائع	تستخدم الودائع لتقديم القروض بعد الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني **مثال /** إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني (20%) و ودائع البنك (2 مليون ريال) فإن البنك يحتفظ بمبلغ (400 ألف ريال) كإحتياطي إلزامي (قانوني) ويتصرف بمبلغ (مليون و 600 ألف ريال) في عملية الإقراض	
(3) توليد الودائع	زيادة حجم ودائع البنك بالاعتماد على الودائع الأصلية المتوفرة لديه وبالتالي تزيد قدرته على الإقراض ***طريقة حساب عملية توليد الودائع :** (معامل التوسع في الودائع) أو (مضاعف النقود البسيطة) = 1 ÷ نسبة الإحتياطي القانوني = 1 ÷ 20% = 5 أي أن الوديعة الأصلية ستتضاعف خمسة مرات (الزيادة الإجمالية في الودائع) أو (مقدار التوسع في الودائع) أو (التغير في عرض النقود) = مضاعف الودائع (مضاعف النقود البسيطة) × الوديعة الأولية (الأصلية أو المبلغ الأساسي) = 5 × 50000 = 250000 **مضاعف النقود :** هو نسبة تستخدم كوسيلة لقياس مقدرة البنوك على توليد النقود في الإقتصاد الودائع المشتقة الجديدة = الزيادة الإجمالية في الودائع – الودائع الأولية = 250000 – 50000 = 200000 **ملاحظة /** اشتقاق النقود لا يتستطيع أي بنك بمفرده القيام بها ولكن تأتي للبنوك مجتمعة وعليه يمكن حساب حجم الودائع المشتقة بطريقة أخرى الودائع المشتقة = (الوديعة الأولية – قيمة الإحتياطي النقدي) ÷ نسبة الإحتياطي النقدي	
(4) القيام بالخدمات المصرفية	* تحصيل قسائم الخدمات العامة (الكهرباء – الهاتف – الماء – وما شابهها) * الحوالات النقدية (الداخلية أو الخارجية) * فتح الإعتمادات المستندية وتحصيل الكمبيالات وإصدار خطابات الضمانات وما شابهها	
(5) القيام بأعمال الاستثمار	* شراء وبيع الأراضي والمباني * شراء وبيع الأوراق المالية أو كوسيط بين المتعاملين بها (الأسهم – السندات) * الاتجار بالعملات أو المعادن النفيسة المختلفة بيعاً وشراءً * ايداع جانب من أرصدتها لدى البنوك الكبرى التي ينجم عنها عائدات مرتفعة (فوائد) * شراء السندات (اذونات الخزانة) التي تصدرها وزارة المالية ومن ثم الاستفادة من الفائدة المتحققة عنها	
وظائف أخرى للبنوك التجارية	* فتح الحسابات وقبول الودائع * تشغيل مصادر أموال البنوك مع المحافظة على السيولة والربحية والأمان * إدارة ممتلكات الغير وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية * المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية (تتمثل بشكل أكبر في المصارف الإسلامية)	

مصادر تمويل البنوك التجارية

1 – أموال البنك الخاصة به (رأس المال)	2 – الودائع	3 – القروض من البنك المركزي
4 – التسهيلات من بنوك محلية أو خارجية	5 – إعادة الخصم	6 – طرح السندات

الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

في المميزات		في الأعمال	
البنك التقليدي	البنك الإسلامي	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
* يسعى للربح الأقصى * يقرض أصحاب الإمكانيات والأثرياء فقط * يعتمد على المال كعنصر إنتاجي * الربح المضمون في سعر الفائدة الثابت (من إقراض الغير)	* لا يسعى للربح الأقصى فقط إنما يسهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية * يقرض جميع أفراد المجتمع بدون فوائد ربوية وإنما بعمليات المرابحة * يعتمد على العمل كعنصر إنتاجي (العنصر البشري) * تقدير مبدأ المشاركة في الربح والخسارة	* يعطي قروض قصيرة الأجل (الربح بأسرع وقت ممكن) * يقرض المؤسسات الكبرى الساعية للربح * يدخل في كل عمليات التمويل ذات رأس المال الكبير والربح الأوفر * يعطي الأولوية للاستثمارات	* يبعث مجهود الإدخار الشعبي * يقرض المشاريع و المؤسسات التي تحقق نسب إنتاج مرتفعة * يشارك مباشرة في التمويل بمساهمات المدخرين حتى لو كانت المشاريع صغيرة لوجود خدمة اجتماعية أو اقتصادية * يعطي الأولوية للخدمات من استشارات ودراسات للجدوى

المصرف الإسلامي : هو الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاما بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة لا أخذاً ولا عطاءاً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والإستثمار

الفرق بين الفائدة والعمولة

الفائدة : هي الثمن المدفوع نظير استخدام النقود وهي محرمة شرعاً	**العمولة :** هي ما يؤخذ مقابل ما يقدمه المصرف من خدمات وهي محددة بمبلغ (مقطوع) وليس نسبة معينة

<table>
<tr><th colspan="4">اللقاء الحي الرابع</th></tr>
<tr><td colspan="4">مصادر الأموال في المصارف الإسلامية</td></tr>
<tr><td colspan="2">(1) أموال البنك الخاصة بحقوق المساهمين
* رأس المال المدفوع من قبل المساهمين
* الإحتياطات الخاصة بالمساهمين
* الأرباح المحتجزة</td><td colspan="2">(2) الودائع بأشكالها
* الحسابات الجارية
* الحسابات الإستثمارية (بالإشعار أو لأجل)
* الحسابات الإستثمارية (المقيدة وفق تواريخ وقيود معينة من البنك)</td></tr>
<tr><td colspan="4">إستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية</td></tr>
<tr><td colspan="4">أولاً / الإستثمارات الخارجية</td></tr>
<tr><td colspan="4">* الودائع الاستثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية إسلامية أخرى
* المشاركة في الصناديق الاستثمارية التي تنظمها وتديرها بنوك إسلامية
* المشاركة في المحافظ والبنوك الإسلامية والقيام بالمرابحات الدولية فيما يتعلق بالسلع والمعادن
* المساهمة في تأسيس مصارف إسلامية</td></tr>
<tr><td colspan="4">ثانياً / صيغ التمويل الإسلامية</td></tr>
<tr><td>(1) المرابحة للآمر بالشراء</td><td colspan="3">* نوع من أنواع البيوع المطلقة (مساومة أو أمانة)
* المرابحة من بيوع الأمانة (لعلم المشتري بالسعر الأصلي للسلعة)
* تعتبر الأداة الأكثر شيوعاً في تمويل شراء السلع داخلياً حيث يشتري البنك السلعة بطلب من العميل ثم يبيعها له بعد تملكها
* يمكن إستخدامها في تمويل عدة أمور ، مثل :
(أ) تمويل فتح الإعتمادات المستندية الداخلية والخارجية بالمرابحة لاستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية والإنتاجية من الشركات الخارجية
(ب) تمويل المشتريات الداخلية بالمرابحة لشراء المواد الأولية والسلع الرأسمالية والإنتاجية
(ج) المرابحات الشخصية تمويل الاحتياجات الفردية للسلع الاستهلاكية مثل شراء السيارات أو المنزل عن طريق المرابحات أو السلع المعمرة</td></tr>
<tr><td>(2) بيع السلم</td><td colspan="3">عقد على موصوف بالذمة يتم دفع الثمن فيه مقدما واستلام السلعة مستقبلا
وتعتبر مهمة في التمويل الزراعي والصناعي
مثال / وصف المحصول الزراعي وبيعه واستلام ثمنه قبل نضجه على أن تسلم السلعة لاحقا</td></tr>
<tr><td>(3) بيع الإستصناع</td><td colspan="3">العقد المناسب لتمويل مشاريع البنى التحتية والانشاءات
حيث يوقع البنك عقدا مع العميل لانشاء مباني أو جسور ثم يقوم البنك بعمل عقد بينه وبين من يتولى التنفيذ على أن يكون البنك مسؤولا فيه أمام العميل مسؤولية مباشرة
وذلك لضخامة تلك المشاريع وكبر حجمها ومبالغها الكبيرة</td></tr>
<tr><td>(4) الإجارة</td><td colspan="3">يقوم البنك بتملك الأصل وتأجيره للعميل الراغب في الاستئجار
(أ) تأجير تشغيلي تبقى ملكية هذه الأصول بعد إنتهاء مدة الإيجار للبنك ويستطيع البنك من ثم إعادة تأجيرها مرة أخرى ويتم في هذا النوع عادة تأجير المعدات الثقيلة باهضة الثمن
(ب) تأجير تمويلي يلتزم العميل باستئجار هذا الأصل لمدة معينة ودفع كامل القيمة المتفق عليها بحيث أن يوعد ذلك العميل بملكية هذا الأصل بالكامل بعد إنتهاء المدة المتفق عليها في حال إلتزم بسداد كامل الأقساط</td></tr>
<tr><td>(5) المضاربة
(الإجار المنتهي بالتمليك)</td><td colspan="3">شراكة في الربح بين البنك وعميل أو أكثر ، يكون البنك هو صاحب المال و يدفع إلى العميل (المضارب) ليقوم بالمتاجرة به ويكون الربح مشتركا بينهما حسب الاتفاق
بينما الخسارة فيتحملها البنك بصفته صاحب المال شريطة أن لا يكون هناك أي تقصير من جانب العميل
وقبل الشروع بهذا الأمر فإن على البنك أن يتأكد من قدرة وأهلية ذلك العميل على القيام بذلك المشروع وتحقيق ربح من جراء إنشاءه لذلك المشروع
وكثيرا من الأحيان لا بد من تحديد رأس المال ونصيب البنك منه وأيضا لا بد من أن يكون الربح على هيئة كسر نسبي وأن لا يكون مبلغا مقطوعا وألا يتم توزيع الربح إلا بعد استرداد رأس المال لذلك البنك وذلك ليضمن البنك مقدرة ذلك العميل على الوفاء بسداد رأس المال ومن ثم المشاركة في عمليات الربح</td></tr>
<tr><td>(6) تمويل المشاركة</td><td colspan="3">* يساعد في تمويل الأنشطة الإستثمارية التي تستهدف الربح (تجارية أو صناعية أو عقارية)
* يعتمد على نوع النشاط ومدته من خلال وجود شريكين أو أكثر في رأس المال والخبرة ويتم توزيع الأرباح حسب النسبة المتفق عليها بينما الخسائر تكون حسب نسب المساهمة في رأس المال
* المشاركة عادة لدى البنوك تتم بأحد اسلوبين :
(أ) المشاركة الثابتة يقوم كلا من البنك وشركائه على أساس حصص بأسهم ثابتة حتى نهاية المشروع سواءاً كانت المشاركة مستمرة (غير محددة الأجل) أو مؤقتة (محددة الأجل)
(ب) المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك للعميل وهذه في حال تطبيقها من قبل البنوك تفيد من لديه أفكار في إنشاء مشاريع تجارية ولكن ليس لديه رأس المال الكافي وهنا تقوم على أساس تملك البنك وعميله حصص أسهم في المشروع حسب الإتفاق وبما يتفق ومساهمة البنك في ذلك المشروع على أن يقوم العميل بسداد حصة البنك تدريجياً إما عن طريق عائد المشروع أو من مصادر العميل الخاصة وحسب الإتفاق ومع إستمرار تسديد الحصة للبنك تنتقل ملكية ذلك المشروع من كونها شراكة بين العميل وبين البنك إلى كونها ملك لذلك العميل بعد سداد كافة حصص البنك</td></tr>
</table>

اهداف المصرف الإسلامي

أولا: اهداف مالية:	1- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة الاعمال التمويل والاستثمار القائمة على أساس غير الفائدة. 2- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات. 3- جذب الودائع وتنميتها. 4- استثمار الأموال بإيجاد الفرص وصيغ للاستثمار تتناسب مع الافراد والشركات. 5- شمولية العمل المصرفي لقطاعات وانشطة الاقتصاد. 6- تحقيق الأرباح.
ثانيا: اهداف خاصة بالمتعاملين:	1- تقديم الخدمات المصرفية 2- توفير التمويل للمستثمرين 3- توفير الأمان للمودعين.
ثالثا: اهداف داخلية:	1- تنمية الموارد البشرية. 2- تحقيق معدل النمو لضمان الاستمرار والمنافسة في السوق المصرفي. 3- الانتشار جغرافيا واجتماعيا.
رابعا اهداف ابتكارية:	1- ابتكار صيغ استثمارية. 2- ابتكار الخدمات المصرفية.

من اهداف النظام المصرفي الإسلامي:

1- المشاركة في الربح والخسارة
2- الالتزام بالمبادئ الأخلاقية
3- اعمار الأرض وتنمية المجتمع والاقتصاد الذي ينتمي اليه ذلك البنك.

استراتيجية المصرف الإسلامي:

1-يخدم المصلحة العامة 2- وحاجات الاقتصاد الوطني 3- ويراعي استيعاب السوق المصرفية

البنوك الإسلامية تأخذ في الاعتبار =

مبدا استحقاق الربح وهو يقوم بتوفير الأرض للقيام بالعمل وتوفير راس المال وعمليات التنظيم

تتألف العوائد المصرفية في مجال الإقراض من بندين هما: الفوائد والعملات	الفائدة هي: الثمن المدفوع نظير استعمال النقود والفائدة ربا لارتباطها بعنصر الزمن في الحساب
	العمولة: تؤخذ مقابل ما يقدمه المصرف من خدمة او عمل يبذل فيه جهدا ما. \\\ العمولة التي يقطعها المصرف يجب ان تكون محددة بمبلغ مقطوع وليس نسبي

المعيار الذي يفصل بين العمولة كأجر وأنها ليست ربا:

1- وجود خدمة فعلية. 2- تحديد مبلغ العمولة بشكل قطعي وليس نسبي 3- عدم تكرارها.

- **قواعد العمل في المصرف الإسلامي:** يجب على المصارف الإسلامية ان تكون جميع عملياتها وخدماتها المصرفية والاستثمارية قائمة على غير أساس الفائدة.
- **شروط الاستثمار الأموال في البنوك الاسلامية:**

1- ان يكون بطرق مشروعة. 2- ان يكون غير مضر بالمصلحة العامة

** لدى البنوك ما يسمى حسابات استثمار: هي بديلة عن حسابات الودائع لأجل في البنوك الربوية.
**كيفية حسابات الاستثمار \\\ يقوم شخص عميل للمصرف الإسلامي بـ إيداع مبلغ معين حسب الاتفاق مع ذلك المصرف لفترة زمنية تحدد مسبقا بقيمة كذا على ان يتحمل المودع الربح والخسارة بناء على ربحية وخسارة المصرف. نسبة وتناسب الى مقدار الوديعة التي تم ايداعها في الحسابات الاستثمارية.

معاملات المصارف الإسلامية:

1- خدمية 2- استثمارية 3- تمويلية

اعمال المصرف الإسلامي:

قبول الودائع بأنواعها في حسابات الائتمان او حسابات استثمار مشترك او حسابات تحت الطب

وظائف البنوك

* قبول الودائع و فتح الحسابات (حسابات جارية – حسابات إدخار لأجل – حسابات لإشعار)
* منح التسهيلات الإئتمانية (الجارية – القروض)
* تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والإحتفاظ بها
* بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات
* تقديم التسهيلات الإئتمانية غير المباشرة
(فتح الإعتمادات المستندية وتقديم خطابات الضمان المصرفية وتمويل عمليات التجارة الخارجية)
* المعاملات الأجنبية من بيع وشراء للشيكات السياحية وعمليات الحوالات سواءاً داخلية أو خارجية
* بيع وشراء للعملات
* الإصدار الأولي للأسهم والإكتتابات العامة عن طريق البنوك
* تأجير صناديق الأمانة للعملاء

أهم أهداف البنوك

السيولة (لمواجهة أي أزمات المالية)	الأمان (لأموال المودعين)	الربحية

الهيكل الإداري والتنظيمي للبنوك

تكمن أهمية التنظيم في أي مؤسسة لإعادة ترتيب الموارد المتاحة لها وذلك لرفع الكفاءة الإنتاجية لها وكذلك لتحقيق الهدف المنشود من جراء عملية الترتيب للأقسام والإدارات المختلفة داخل تلك المؤسسة سواءاً مؤسسة مالية أو أخرى

الهيئة الرقابية والشرعية	أحد أهم الأقسام الجوهرية في البنوك الإسلامية / لا يوجد هذا القسم في البنوك التقليدية

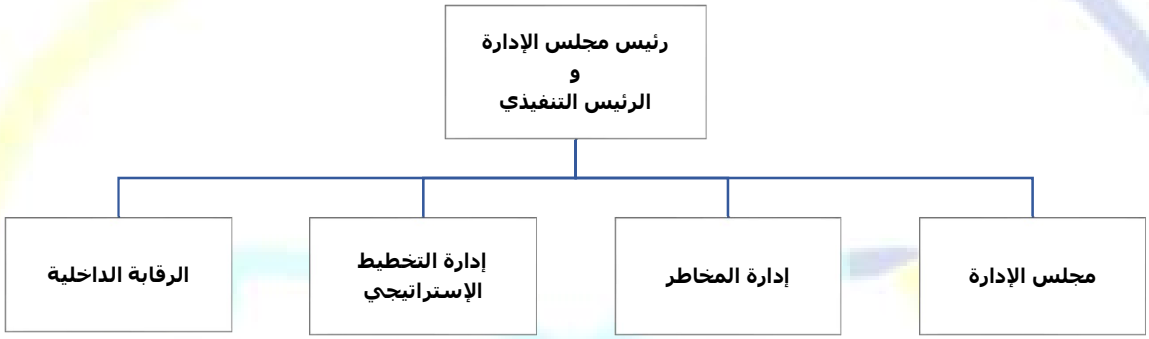

يندرج تحت هذه الأقسام

قسم التسويق والعلاقات	يقوم بالعمليات الدعائية والاعلانية للمنتجات التي ينتجها البنك
قسم الخزانة والعمليات الاستثمارية	يقوم بعمليات بيع وشراء العمولات الاجنبية وايضا عمليات الاستثمار وادارة المحافظ الاستثمارية وتنفيذ المضاربات الاستثمارية للعملاء
قسم المالية	يقوم بعمليات تدقيق الحسابات وإعداد القوائم المالية مثل قائمة الميزانية والدخل والأرباح والخسائر والتدفقات النقدية
قسم التقنية والعمليات	يقوم بالعمليات المساندة للفروع والإدارات الأخرى سواءاً فيما يتعلق بمراجعة التدقيق في العمليات المالية أو تقديم الحلول التقنية المناسبة
قسم الموارد البشرية	مختص بمهام التوظيف وعملية تدريب وتقييم الموظفين أو من على وشك التوظيف لدى البنك
قسم مصرفية الأفراد	مختص بمباشرة العملاء الأفراد وتقديم الخدمات الخاصة لهم
قسم مصرفية الشركات	خاص بالشركات إما بعملية تمويل تلك الشركات أو العلاقات مع تلك الشركات ذات العلاقة مع ذلك البنك

<table>
<tr><th colspan="3">اللقاء الحي الخامس</th></tr>
<tr><td colspan="3">الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك</td></tr>
<tr><td>خدمة الصرف</td><td colspan="2">بيع وشراء العملات وعادة تستخدم في الاعتمادات المستندية وتسديد الإلتزامات</td></tr>
<tr><td>السحب على المكشوف</td><td colspan="2">هذه الخدمة تستخدمها المصارف التقليدية
يكون هناك اتفاق بين العميل وبين البنك أن يتم استخدام البطاقة الإئتمانية في المشتريات (سلع أو خدمات) ويقوم العميل بالسداد عبر هذه البطاقة حتى ولو لم يكن هنالك رصيد مسبق ولكن في حدود قيمة معينة متفق عليها على أن يقوم العميل بالسداد لاحقا وعادة في مدة لا تتجاوز 45 يوم وفي حالة تجاوز هذه المدة يتحمل العميل دفع فوائد على القيمة التي سحبت فوق الرصيد (أي سحبت على المكشوف) وبهذا تدخل في الربا</td></tr>
<tr><td>البطاقات الإئتمانية</td><td colspan="2">(مثل الفيزا) وهي بمثابة مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي بناءا على عقد بينهما يمكنه من سحب النقود وشراء السلع والخدمات ممن يعتمد هذه البطاقات دون دفع الثمن لتضمنه التزام المصدر بدفعه
البنك التقليدي : يتقاضى فائدة على كل عملية سحب نقدي لأنها اصدرت فقط للمشتريات
البنك الإسلامي : يشترط عدم السحب النقدي إلا في أضيق الحدود ، وإذا تم السحب تعتبر قرض حسن ولا يتقاضى عليها فوائد</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="2">فائدة البطاقات الإئتمانية</td></tr>
<tr><td></td><td>بالنسبة للعميل</td><td>بالنسبة للبنك</td></tr>
<tr><td></td><td>* يستحق بموجبها قرض من البنك
* سهولة التعامل بها في عملية السحب النقدي في أضيق الحدود
* إمكانية سداد الفواتير من خلالها</td><td>* توظيف المصرف أمواله من خلالها بالائتمان
* كسب عدد كبير من العملاء حاملي البطاقة الصادرة
* بإمكان المتعاملين فتح حساب جاري لدى المصرف لتسوية ما يتم بواسطتها من معاملات
* ما يحصل البنك من عوائد من خلال هذه البطاقات سواء من الرسوم أو الفوائد الربوية</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="2">الفروق الجوهرية بين بطاقات الإئتمان وبطاقات الصراف الآلي</td></tr>
<tr><td></td><td>بطاقات الإئتمان</td><td>بطاقات الصراف الآلي</td></tr>
<tr><td></td><td>يستطيع العميل السحب فوق الرصيد</td><td>لا يستطيع العميل السحب إلا المتوفر في رصيده</td></tr>
<tr><td>الشيكات السياحية</td><td colspan="2">* تصدرها بنوك أو شركات مالية كبيرة لتلبية رغبات وحاجات المسافرين والسياح
* تصدر بجميع العملات وهي مقبولة للصرف لدى كثير من البنوك والصرافين في أنحاء العالم
* تمتاز بعدم التقادم كونها لا تحمل تاريخ للإصدار أو الصرف
* وكانت سابقا تستخدم بشكل كبير قبل وجود عمليات التحويل الالكترونية والبطاقات الائتمانية وعمليات السحب من خلال بطاقات الصراف الالي من أو إلى خارج الدولة المصدرة لتلك البطاقة</td></tr>
<tr><td>المقاصة</td><td colspan="2">أي تسوية الشيكات بين البنوك لدى غرفة المقاصة في البنك المركزي
وذلك لتأمين عملية الانتقال الفعلي للأموال لتحصيل حقوق كل مصرف تجاه الآخر بعيدا عن المخاطر
* يقوم قسم المقاصة في البنوك التجارية بتسوية المعاملات المصرفية التي تتم بين البنك والبنوك الأخرى ويتلقى نوعين من الشيكات</td></tr>
<tr><td></td><td>إيداع بشيكات خارجية
شيكات مقدمة من عملاء البنك ومسحوبة على عملاء بنوك أخرى</td><td>سحب بشيكات خارجية
شيكات مقدمة بنوك أخرى ومسحوبة على عملاء البنك</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="2">للتوضيح / نفترض أن أحد الاشخاص لديه حساب في بنك (س) وقام بشراء سيارة من شخص آخر بقيمة خمسين الف ريال وقام بتحرير شيك بهذه القيمة بالتالي هذا الشيك سيسحب على البنك (س) المصدر له ، إلا أن البائع ليس لديه حساب في البنك (س) إنما لديه حساب في بنك (ص) وقام بأخذ هذا الشيك المسحوب على البنك (س) لايداعه في حسابه لدى البنك (ص) فالبالتالي ما عليه سوى الذهاب إلى البنك (ص) وإعطائه ذلك الشيك ولكي تكون هنالك عمليات تسوية بين بنك (س) وبنك (ص) فإن بنك (ص) يقوم بإرسال ذلك الشيك إلى غرفة المقاصة لدى البنك المركزي (مؤسسة النقد) وذلك للتحقق من أن الشيك مسحوب فعلا على بنك (س) أولا وأيضا هنالك رصيد لدى ذلك الشخص في البنك (س) ومن ثم يحول هذا المبلغ من كونه في حساب لدى بنك (س) إلى حساب في بنك (ص) ، وهذا ما يسمى بـ (المقاصة)</td></tr>
<tr><td>بيع الأوراق المالية</td><td colspan="2">سواء الأسهم أو السندات وأيضا عمليات حفظ الأسهم وبيعها والإكتتابات الأولية وصرف أرباح الأسهم</td></tr>
<tr><td>عمل دراسات الجدوى</td><td colspan="2">للمشاريع التجارية</td></tr>
<tr><td>تقديم الاستشارات</td><td colspan="2">في انشاء المشاريع والمنشئات الكبيرة</td></tr>
</table>

الخدمات المالية التي تقدمها البنوك

فتح الحسابات الجارية	* عبارة عن حساب دائم يعطي للمتعامل مع المصرف الحق في الإيداع به أو السحب منه في أي وقت يشاء نقدا أو بشيكات أو بإيصالات سحب نقدية على شباك الصرف أو من الصراف الآلي * لا يتحمل المتعامل أية خسائر وبالمقابل لا يستحق أية أرباح أو عوائد (لأنه حساب تحت الطلب) * يلتزم المصرف بدفع جميع المبالغ التي في الحساب لصاحبها عند الطلب * جميع البنوك سواء اسلامية أو تقليدية تقدم هذه الخدمة لعملائها * بعض البنوك تعطي فوائد بناءا على الحسابات أو ما أودع في الحسابات الجارية وهي فوائد نسبتها ضئيلة جدا (لتحفيز الاشخاص على فتح حسابات لديهم)			
حساب تحت الطلب	طرق التعامل مع الحسابات الجارية (تختلف من مصرف لآخر)			
	النوع الأول : ألا يتقاضى المصرف أية أجور مقابل فتح الحساب الجاري وما يتبعه من خدمات مثل اصدار البطاقات والشيكات وبطاقات الصراف الآلي	**النوع الثاني :** يتقاضى أجرا مقابل خدمة فتح الحساب وما يتبعه من الخدمات أي انه يتقاضى على إصدار الشيكات وإصدار الصراف الآلي مبلغا معينا	**النوع الثالث :** يتقاضى نظير فتح ذلك الحساب لذلك العميل مبلغا معينا في حال نقص رصيد العميل عن مبلغ معين حسب الاتفاق بين العميل وبين البنك	**النوع الرابع :** يمنح المصرف فوائد للعميل مقابل وجود المبلغ في الحساب الجاري وبعض البنوك يشترط أن لا يقل المبلغ عن قيمة معينة خلال فترة محددة
الحسابات الإستثمارية (حسابات التوفير)	**في البنوك الإسلامية :** يقوم العميل بفتح حساب لدى المصرف على أن يفوض ذلك المصرف باستثمار ذلك المبلغ ويخضع ذلك الاستثمار للربح و الخسارة			
	في البنوك التقليدية : يتم ايداع مبالغ معينة لفترات زمنية محددة نظير فوائد تقدمها البنوك للعملاء نظير فتح حسابهم التوفيري خلال فترات محددة كذلك			
تحويل الأموال	في الداخل أو الخارج يحصل على مبلغ مقطوع نظير تقديمه هذه الخدمة			
خدمات الدفع	ولها عدة أشكال ، منها : (الكمبيالة – السند لأمر – الشيك) بحيث أن الورقة التجارية تكون قابلة للتداول وفق الشروط المحددة ووفق القوانين المحددة			

الكمبيالة	أمر كتابي من الساحب (البائع) إلى المسحوب عليه (المشتري) بدفع مبلغ معين إلى المستفيد قد يكون الساحب نفسه أو أي شخص آخر يعينه الساحب في تاريخ معين أو بعد زمن معين بحيث يقبل المسحوب عليه هذه الكمبيالة بالتوقيع عليها
	لنفترض أن أحد الأشخاص ليس لديه المبلغ الكافي لشراء سيارة من أحد التجار ورغب بشرائها على أقساط فما عليه إلا الذهاب لذلك التاجر لشراء تلك السيارة ومن ثم لكي يظمن ذلك التاجر حقه في المستقبل في عملية السداد فإنه يقوم بسحب كمبيالات على ذلك المشتري بقيم معلومة وبتواريخ محددة لنفترض أن قيمة كل كمبيالة بـ (5 الاف ريال) فالبتالي يوقع ذلك المشتري على هذه الكمبيالة بمثابة (5 الاف ريال) لكل كمبيالة على أساس ان تحفظ هذه الكمبيالات لدى البائع (الساحب) وفي حال السداد للكمبيالة الأولى ترجع للمسحوب عليه (المشتري) ومن ثم تسقط هذه المديونية قد يكون ذلك المستفيد (البنك) في حال أن قام البائع (الساحب) بخصم تلك الكمبيالة لدى البنك أي لنفترض ان ذلك البائع إحتاج لسيولة معينة ولكن ليس لديه سيولة كافية لهذه الكمبيالة وإنما لديه هذه الكمبيالات فباستطاعته ان (يضفرها) أي يبيعها لدى البنك ولكن بخصم أي بقيمة أقل من قيمتها على أن يتحمل عملية السداد في حال عدم سداد المشتري
السند لأمر	بمثابة ورقة تجارية تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية وحيدة فهو عبارة عن وثيقة يتعهد بموجبها شخص معين بدفع مبلغ ما لشخص آخر في وقت لاحق (يسمى تاريخ الإستحقاق) بالتالي فالسند لأمر يعتبر وسيلة قرض حقيقية حيث يبقى المدين ينتظر مدة الاستحقاق حتى يسدد ما عليه
	نفترض أن أحد الأشخاص لديه القدرة المالية لإقراض الآخرين فتقدم إليه أحد الاشخاص المعروفين لديه وطلب منه دين معين بقمية (100 الف ريال) ولكي يضمن حقه ذلك المقرض فإنما عليه بكتابة ورقة بمثابة سند لأمر بينهما يوضح فيه أنه تم الإقراض وأنه سيتم السداد خلال فترة أو فترات زمنية محددة وتحدد في السند لأمر وفي حال استحقاق هذه الورقة فإن المدين يقوم بالسداد لذلك المقرض إذا كان بكامل المبلغ في حال وفي حال انه دفعات يتم سحب أكثر من ورقة سند لأمر وتحدد قيمة كل ورقة بقيمة معينة وتاريخ استحقاق معين * باستطاعة المقرض (التاجر) بيع هذا السند لأمر إلى البنك ولكن بقيمة تقل عن قيمته أي يحصل المقرض ببيعه هذا السند على (90 ألف ريال) ويحصل البنك على (10 آلاف ريال) كربح (هذه العملية محرمة شرعاً لأنه بيع مال بمال أقل منه)
الفرق بين الكمبيالة والسند لأمر	السند لأمر لا يدخل بينهما سلعة وإنما هي بمثابة قرض الكمبيالة يدخل بينهما سلعة
الشيك	صك مكتوب وفق شكل حدده النظام يتضمن أمراً من الساحب (المحرر) إلى المسحوب عليه (البنك) بدفع مبلغ معين من النقود بمجرد الإطلاع على الصك إلى المستفيد أو لأمره أو لحامله أو لأمر الساحب نفسه * الشيك عادة يكون فوري

اللقاء الحي السابع	
الإئتمان المصرفي	
أصل الإئتمان في الإقتصاد : هو القدرة على الإقراض **الإئتمان اصطلاحاً :** هو إلتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة بحيث يمنح الدائن المدين مهلة من الوقت لدفع قيمة الدين أي عبارة عن صيغة تمويلية على أن يكون هنالك ثقة متبادلة بين الطرفين	
أسس و قواعد منح الإئتمان	
(1) توفر الأمان لأموال المصرف	إطمئنان المصرف للمنشأة التي تحصل على إئتمان
(2) تحقيق الربح	لا بد ان يكون لدى المنشأة طالبة منح الإئتمان تحقيق ربح وذلك لضمان المصرف حقه في هذه العملية
(3) السيولة	لا بد على المصرف أن يحتفظ بسيولة كافية لمواجهة أي التزامات مالية قد تحدث مستقبلا ومن ضمن هذه السيولة (الإحتياطات القانونية) **أ) الإحتياطي النظامي :** ملزم من قبل البنك المركزي (مؤسسة النقد) **ب) الإحتياطي الإختياري :** ما توفره البنوك من سيولة كافية وذلك لمواجهة أي التزامات مالية لاحقة
معايير منح الإئتمان	
المعايير : هي وحدات للقياس يتم استخدامها لقياس نتائج وجهود النشاطات والعمليات التي تتم في المصرف	
أنواع المعايير	
1 – المعيار الكمي	يقوم على ستة نسب مالية رئيسية لكل منها وزن نسبي ، أمثلة : * صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الموجودات * الموجودات السائلة ÷ إجمالي الموجودات * حقوق الملكية ÷ الإلتزامات الخارجية * صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات * إجمالي الموجودات ÷ الإلتزامات الخارجية * صافي حقوق الملكية ÷ إجمالي الموجودات الثابتة
2 – المعيار الوصفي (النوعي)	يقوم على ستة عناصر يعطي كل عنصر وزن نسبي ، أمثلة : * الصناعة التي تعمل فيها الشركة تأخذ نسبة (10 %) * المركز التنافسي للشركة طالبة المنح الإئتماني تأخذ نسبة (15 %) * الأداء التشغيلي للشركة يأخذ نسبة (20 %) * التدفق النقدي للشركة يأخذ نسبة (25 %) * الوضع المالي للشركة يأخذ نسبة (15 %) * إدارة الشركة تأخذ نسبة (15 %) العملية التقسيمية للشركة طالبة منح الإئتمان ليضمن البنك سداد تلك الشركة للقرض الممنوح لها
3 – المعيار النقدي	التكلفة المقدمة لتلك الشركة طالبة منح الإئتمان
4 – المعيار الزمني	تحديد سداد القرض مسبقاً
طرق منح الإئتمان	
طريقة 5Cs	تعتمد على : * شخصية الشركة (مدى معرفتها أو عرفها في السوق) * مدى قدرة الشركة على سداد ديونها * حجم رأس مال الشركة * الضروف المحيطة بالشركة * الضمانات المقدمة من الشركة لتغطية الدين
طريقة التجربة السابقة	تعتمد على عنصرين أساسيين : * التاريخ الإفتراضي للمقترض * الأداء الإئتماني للمقترض (مدى تمكنه من السداد للقروض التي تم اقتراضها وهل تم في الأوقات التي سبق واتفق عليها أم كان هناك مماطلة وتأخير)
طريقة LAAP	تعتمد على أربعة عناصر : * السيولة * النشاط الذي تزاوله الشركة * الربحية * التوقع المستقبلي للشركة
طريقة التحليل المالي	تعتمد على عدة قوائم مالية : * قائمة المركز المالي (الميزانية) – بالإطلاع على أصول وخصوم تلك الشركة * قائمة الأرباح والخسائر – للإطلاع على مصروفات وإيرادات تلك الشركة * قائمة التدفق المالي * النسب المالية لتلك الشركة
طريقة 5Ps	تعتمد على خمسة عناصر رئيسية : * الشخص (الشركة طالبة منح الإئتمان) * المنتج (الذي تقدمه تلك الشركة) * الدفع (كيف سيتم دفع الدين الذي عليها) * الحماية (الضمانات المالية التي تقدمها تلك الشركة للمصرف لطلب منح الإئتمان) * المقابلة وجها لوجه لمسؤولي تلك الشركة مع مسؤولي البنك

العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الإئتماني	
العوامل الخاصة بالعميل	* شخصية العميل * رأس المال المدفوع * قدرته على إدارة نشاطه وتسديد إلتزاماته والضمانات المقدمة * الظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه
العوامل الخاصة بالمصرف	* درجة السيولة لدى المصرف وقدرته على توظيفها (للتمكن من تحقيق عنصري تلبية احتياجات المودعين للسحب من الودائع – تلبية طلبات الإئتمان للشركات التي حظيت بالوفاء بمعايير منح الإئتمان) * إشراك كل من له علاقة من الموظفين في عملية (لتكون الأهداف المنشودة من قبل دائرة منح الإئتمان مطابقة للأهداف الرئيسية لذلك البنك)
العوامل الخاصة بالتسهيل الإئتماني	* معرفة الغرض من عملية التسهيل (سؤال الجهة طالبة منح الإئتمان الغرض من التسهيل والمدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل وأيضا مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه * طرق السداد المتبعة (على دفعة أو دفعات متتالية – قيمتها ومددها)) * التعرف على السياسة المتبعة لدى البنك لمنح الإئتمان * التعرف على حجم المبالغ التي من الممكن على البنك إقراضها للآخرين
سياسات إدارة مخاطر الإئتمان	
(1) سياسات إدراة المخاطر للبنية الأساسية	تندرج تحتها مجموعة من السياسات ، أهمها : 1 – تحديد أنواع التسهيلات 2 – تحديد أنواع الأنشطة 3 – تحديد أنواع المنتجات 4 – تحديد الضمانات المقدمة 5 – تقييم الشركة قبل منحها الإئتمان 6 – مدى ربحية الشركة خلال السنوات الماضية
(2) سياسات وأساليب إدارة مخاطر المقومات والمستندات اللازمة للموافقة الإئتمانية	1 – معرفة النشاط الذي تزاوله الشركة 2 – الغرض من التسهيل 3 – برامج ومصادر السداد التي ستتبعها الشركة 4 – معرفة القوائم المالية لتلك الشركة والإطلاع عليها 5 – معرفة الضمانات المقدمة من تلك الشركة للوفاء بإلتزاماتها 6 – الإطلاع على بعض المستندات ، مثل : * مستندات خاصة بالعميل (رأس ماله – الدخل المتوقع له) لأن البنك يعتبر الشركة (عميل) * مستندات خاصة بالنشاط (نشاط صناعي – زراعي ...) * مستندات خاصة بالمنتج (منتج واحد أم مجموعة من المنتجات) * مستندات خاصة بالمركز المالي (دراسة القوائم المالية)
(3) سياسات إدارة مخاطر سلطات منح الإئتمان	سلطات منح جماعية 1 – التعرف على نوع التسهيل 2 – الغرض من التسهيل 3 – حجم المبلغ
(4) سياسات إدارة مخاطر الحدود القصوى للعميل الواحد وللأطراف ذات العلاقة	أي لابد من تحديد 1 – ماهية العميل (بالتعرف على رأس ماله – مقابلته للتعرف عليه بشكل أكبر) 2 – معرفة الغرض من عملية التسهيل 3 – الأنشطة التي تمارسها تلك الشركة
(5) سياسات إدارة مخاطر الإئتمان لـ	* القطاعات الإقتصادية (صناعة نسيج – بترول – غاز – اتصالات ...) * المناطق الجغرافية (جنوب – شمال – محافظات – مناطق ساحلية ...) * المنتجات (مياه – ملابس ...) * الفئات المستهلكة (تجار – قانونيون – مزارعون ...) * الأشكال القانونية (جمعيات – شركات مضاربة – شركات توظيف ...)
(6) سياسات إدارة مخاطر إئتمان الفرص الجديدة	* الأنشطة الجديدة * المنتجات الجديدة * المناطق الجديدة * الأشكال القانونية الجديدة (مثل تقديم الرخص الإئتمانية)
(7) سياسات إدارة المخاطر السيادية للإئتمان	تقييم الظروف لتلك الشركة والظروف الدولية بشكل عام للتعرف على مقدرة الشركة على السداد لاحقا * ظروف إجتماعية * ظروف سياسية * ظروف اقتصادية * ظروف ثقافية * مخاطر التحويل
(8) سياسات إدارة مخاطر التركز	يتوجب على البنك تنويع عمليات منح الإئتمان * عدم التركيز على منطقة جغرافية واحدة * عدم التركيز على نوع معين من الضمانات * عدم التركيز على تواريخ استحقاق معينة لكي لا يقع البنك في أزمات مالية في حالة وقوع تلك المنطقة مثلا في أزمة مالية

السياسة الإئتمانية

هي الإطار الذي ينظم عملية دراسة ومتابعة التسهيلات الإئتمانية وتحديد التكلفة والشروط الواجب توافرها بكل أنواع التسهيلات الإئتمانية
* تتسم السياسة الائتمانية بقابليتها للتغيير والتعديل حسب المتغيرات التي يتعرض لها النشاط المصرفي

أهم المتغيرات التي يتعرض لها النشاط المصرفي	1 – الخصومات الممنوحة للعملاء (يعامل كل عميل بشكل مختلف عن الآخر بحسب علاقاته مع البنك وإمكانياته) 2 – سياسة التحصيل التي يتبعها العملاء لسداد (تختلف من شركة لأخرى ومن عميل لآخر) 3 – فترات الإئتمان الممنوحة للعملاء 4 – المخاطر التي قد يتعرض لها البنك في حالة تخلف أحد العملاء عن السداد

أهم أهداف السياسة الإئتمانية

أهداف أساسية	أهداف عامة
1 – تحديد أنواع القروض 2 – تحديد شروط منح القروض للعميل 3 – تحقيق التوازن بين السيولة والربحية لمواجهة أي أزمات مالية قد يواجهها البنك لاحقا	1 – العمل على التنسيق والفهم المتبادل بين البنك وعملائه 2 – اتخاذ القرارات على أسس موضوعية (تمنع من التضارب والحياد بين الأقسام) 3 – أن تعمل الأقسام داخل البنك مع بعضها وذلك للوصول للهدف المنشود من تأسيسه 4 – وضع الأسس التي بني عليها منح الإئتمان من عدمه 5 – تحديد مجالات توظيف القروض وأيضا القطاعات المخصصة لمنحهم ذلك الإئتمان 6 – إيجاد قنوات جديدة لمنحهم الإئتمان مما يسهل تسريع عملية السداد من قبل هذه القنوات بحيث يتم استخدام ذلك المبلغ في عملية إئتمان آخر وهكذا

المكونات الأساسية للسياسة الإئتمانية

1 – تحديد المنطقة التي يخدمها المصرف في مجال الإقراض (جغرافياً)
2 – تحديد أنواع القروض (مع الأخذ بالاعتبار العوامل الربحية والسيولة وأيضا المخاطر التي من الممكن أن يتحملها ذلك المصرف)
3 – تحديد الضمانات التي تفرض على طالب منح الإئتمان تقديمها قبل اعطاءه ذلك القرض
4 – تحديد آجال الاستحقاق (هل سيتم السداد على دفعة أو على دفعات مع تحديد عدد الدفعات مع الأخذ في الحسبان تكلفة القروض)
5 – أن يكون هنالك سقوف إئتمانية عليا بحيث أن لا يتعدى البنك ذلك السقف بأي حال من الأحوال حتى ولو كانت هنالك الدواعي لعمليات إقراض بربحية عالية فيترتب على البنك أخذ الحيطة والحذر من هذه الجزئيات بحيث إبقاء سيولة كافية وذلك لمواجهة أي ازمات مالية قادمة
6 – تحديد المستندات المطلوبة من الشركة تقديمها لمنحها الإئتمان
أهم المستندات (القوائم المالية – التقارير السنوية – عقد تأسيس الشركة – المديونيات السابقة)

عناصر نجاح السياسة الإئتمانية

(1) المرونة	بحيث تتكيف مع المتغيرات البيئية المؤثرة في النشاط المصرفي وأن لا تكون جامدة
(2) الشمول	بحيث تكون السياسة الإئتمانية لكل أجزاء وأنواع التسهيلات الائتمانية المصرفية التي يقدمها المصرف
(3) التكامل	بحيث تتكامل مع السياسات الاخرى في المصرف والا تتعارض معها وذلك لتحقيق الاهداف المنشودة من انشاء المصرف
(4) الثبات	بحيث تظل السياسة الائتمانية ثابتة طالما ان الظروف التي وضعت خلالها تلك السياسة الائتمانية ثابتة ولم تتغير ولكن في حالة تغيرها فانها تتغير حسب الظروف المحيطة وهذا يعيدنا إلى العنصر الأول وهو المرونة
(5) المشاركة	مشاركة جميع الموظفين في الادارة الائتمانية لوضع السياسة الائتمانية بحيث يسهل عليهم تطبيقها عملياً

الإعتماد المستندي

هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناءا على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد المصرف بدفع او بقبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية اجل محدود مقابل استلامه مستندات السحب طبقا لشروط الاعتماد والتي تظهر سهم بضاعة معينة بمواصفات واسعار محددة

أطراف الإعتماد المستندي

(أ) طالب منح الاعتماد (التاجر الداخلي) (ب) المصرف الداخلي (مصدر الاعتماد)
(ج) المستفيد من الاعتماد (التاجر الاجنبي) (د) المصرف الاجنبي

مثال للتوضيح : نفترض ان تاجر محلي (داخلي) رغب في استيراد اجهزة الكترونية (من الخارج) بمواصفات معينة من شركة (س) خارج المملكة ، بعد توقيع العقد بين الشركتين ، قامت شركة (س) بارسال المواصفات للشركة المحلية والعدد المطلوب من الاجهزة الالكترونية وحسب المواصفات المتفق عليها ، لكي يضمن التاجر المحلي من وصول هذه البضاعة وفق الشروط المتفق عليها فإن عليه التوجه لاحد البنوك المحلية وطلب فتح اعتماد مستندي بحيث يضمن هذا الاعتماد بكافة المواصفات التي تم الاتفاق عليها بين التاجر المحلي والتاجر الاجنبي ، ومن ثم يقوم المصرف المحلي بمخاطبة المصرف الاجنبي في بلد شركة التاجر الاجنبي (س) ليوضح له مدى الاتفاقية
ثم يأتي التاجر الاجنبي للطلاع على تلك الاتفاقية ومن ثم التوقيع عليها وارسال الشحنة كاملة للتاجر المحلي
وعند وصول هذه الشحنة يتم الاطلاع عليها ومطابقتها مع ما تم الاتفاق عليه
في حال تطابقها فإن البنك المحلي يظمن بسداد كامل المبلغ للتاجر الاجنبي

البيانات التي تتظمنها الإعتمادات المستندية

(أ) بيانات فتح الاعتماد (ب) بيانات الاصناف وطلبات الشراء (ج) موعد وصول الشحنات
(د) تكاليف الجمرك (هـ) المواصفات التي تم الاتفاق عليها بين التاجر المحلي والتاجر الاجنبي

أساليب الإعتمادات المستندية في المصارف

الأسلوب الأول	تغطية كاملة من قبل العميل (خدمة مصرفية) دور المصرف فتح الإعتماد لدى المراسل وسداد قيمة الإعتماد يكون المصرف هنا (وكيل) ويستحق الأجر على وكالته (مبلغ مقطوع)
الأسلوب الثاني	تغطية جزئية من قبل العميل (مشاركة المصرف مع العميل بصيغة مرابحة أو مضاربة)

خطابات الضمان

تعهد كتابي صادر من البنك بناءا على طلب أحد عملائه يقر فيه بأن يدفع قيمة للجهة الصادر لصالحها في حال المطالبة بسداد قيمته دون الإلتفات إلى اي معارضة
كما يقر بتسديده بشرط أن تصل المطالبة بالدفع أو التسديد للبنك في موعد أقصاه تاريخ الاستحقاق المبين بخطاب الضمان

أنواع خطابات الضمان

(1) خطاب ضمان ابتدائي	(2) خطاب الضمان النهائي
ما يرفقه المقاول بالعطاء المقدم منه في المناقصة أو المزايدة ويمثل نسبة من قيمة المشروع وذلك لتطمئن الجهة طارحة المناقصة أو المزايدة جدية العطاءات المقدمة وعدم تراجع مقدم العطاء في حال تغيرت الأسعار أو تبين له خطأ في عملية التقدير وسمي ضمانا ابتدائياً أو مؤقتاً لان الغرض منه ينتهي بعدم رسوء المناقصة او المزايدة على العميل مقدم العطاء او برسوها عليه وتوقيعه على العقد ، ففي كلتا الحالتين يسترد المقاول خطاب الضمان ثم إذا تراجع عن توقيع العقد بعد ان تم ترسية ذلك المشروع عليه كان للجهة المستفيدة طارحة المناقصة أو المزايدة ان تصادر قيمة الضمان الابتدائي	يقدم من قبل من يرسو عليه العطاء بغرض ضمان حسن تنفيذ الارتباطات المبرمة مع الجهة المستفيدة ووفق شروط المقاولة التي تم الاتفاق عليها خطاب الضمان النهائي يضل ساري المفعول بكامله وبكامل قيمته لحين انتهاء الغرض منه او انتهاء مدته

مثال للتوضيح / نفترض أن إحدى الجهات الحكومية طرحت مشروع للمنافسة وفق شروط معينة من ضمنها تقديم خطاب ضمان ابتدائي يوضح فيه مقدرة المقاول على إنشاء المشروع ولديه الملاءة المالية لتنفيذه ، هنا يذهب المقاول لأحد البنوك لطلب اصدار الخطاب ويوضح فيه القيمة التي تم اشتراطها والمنصوص عليها في شروط انشاء المشروع (عادة تكون 10 % من القيمة الكلية التقديرية لتنفيذ المشروع)
فلو كانت قيمة المشروع (مليون ريال) بالتالي يقوم البنك بتصدير خطاب بقيمة (100 ألف ريال)
ثم يقدم خطاب الضمان مرفقاً مع كافة البنود المتفق عليها مع تكلفة المشروع المتوقعة للجهة طالبة تنفيذ المشروع

إذا تم رسو المشروع على المقاول فمن حقه بعد توقيع العقد أن يقوم بإصدار خطاب ضمان آخر وهو (خطاب الضمان النهائي) يوضح فيه الملاءة المالية وقدرة البنك على تغطية قيمة المشروع بالكامل (مليون ريال)
وفي حال رفض المقاول اصداره أو ماطل في توقيع العقد ، فهنالك مهلة محددة وفق الشروط التي صدرت من قبل الجهة الحكومية ومن حق تلك الجهة مصادرة خطاب الضمان الإبتدائي وصرفه من قبل البنك المصدق لذلك الخطاب لعدم جدية المقاول في تنفيذ المشروع

أطراف خطاب الضمان

(1) العميل	(2) الجهة المستفيدة	(3) البنك
الذي صدر له خطاب الضمان	الجهة صاحبة المشروع (الحكومة مثلا)	المصدر لخطاب الضمان نيابة عن عميله

غطاء خطابات الضمان

الضمانات التي يقدمها العميل للمصرف لتغطية مركزه عن كل مبلغ يتعهد بدفعه لو اضطر المصرف لذلك تنفيذا لخطاب الضمان قد تكون : سيولة نقدية | أوراق مالية | شهادات استثمار | كفالة (في الغطاء الكامل)

غطاء كامل من قبل العميل	غطاء جزئي
يكون المصرف وكيلاً عن العميل ويستحق أجراً على وكالته	يكون المصرف شريكاً في المشروع تكون الوكالة في الجزء المغطى وقرض في الجزء غير المغطى بالتالي يجوز أخذ أجر على الوكالة ولا تجوز الزيادة في القروض فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية

البنك المركزي

يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الاصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية وتحقيق الرقابة عليها
يعتبر البنك المركزي هو بنك البنوك أو بنك الحكومة

سبب تسميته ببنك الحكومة
لان الحكومة تفتح حساباتها في هذا البنك وكما انها تضع ايراداتها داخل ذلك البنك

الهدف الرئيسي للبنك المركزي

خدمة الصالح الإقتصادي العام والمصلحة الإقتصادية القومية وليس تحقيق أقصى ربح

أهم وظائف البنك المركزي

(1) اصدار النقود (العملة الوطنية)
(2) الرقابة على اعمال البنوك التجارية وذلك من خلال مراجعة حساباتها والتاكد من سلامتها المالية
(3) تقديم الدعم والمؤازرة للبنوك التجارية خاصة في اوقات السداد المالية
(4) حل مشكلة السيولة للبنوك التجارية عن طريق قيامه باعادة خصم الاوراق التجارية في حال وجودها
(5) يقوم باعمال المقاصة بين البنوك التجارية
(6) مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية
(7) تنظيم الانشطة المصرفية
(8) إصدار وإلغاء تراخيص المصارف والرقابة والاشراف عليها
(9) إعداد ونشر ميزان المدفوعات
(10) يقوم بعملية توفير السيولة للمصارف وذلك في حال الشدايد التي قد تمر بها تلك المصارف
(11) الإحتفاظ بالإحتياطي النقدي الذي يقره ذلك البنك المركزي على البنوك التجارية عموماً
(12) وضع وتنفيذ الأنظمة والقرارات والتعليمات التي تكفل المحافظة على جهاز مصرفي فعال ومأمون
(13) يعمل كمقرض للمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية في حال إحتياجها لسيولة نقدية
(14) تنظم كميات الإئتمان ونوعيته وكلفته ليتساوى مع متطلبات النمو الإقتصادي والإستقرار النقدي

السياسة النقدية

هي التي توضع من قبل البنك المركزي ويشرف على تنفيذها بهدف معالجة اوضاع الركود او التضخم الاقتصادي

أنواع السياسة النقدية

الأدوات التقليدية الكمية	الأدوات النوعية
تتمحور حول : (1) سعر الفائدة (2) عمليات السوق المفتوحة (3) نسبة الإحتياطي القانوني أو النظامي	تتمحور حول أداتين : (1) الرقابة على الائتمان عن طريق سياسة السقوف الإئتمانية وتحديد الحد الأعلى لمنح الإئتمان (2) الرقابة على الأرصدة الأجنبية وذلك بالمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية

الأدوات النوعية تمثل سلطة النقد وذلك لـ :
* ضمان سلامة العمل المصرفي
* الحفاظ على الإستقرار النقدي
* تشجيع النمو الإقتصادي وفقاً للسياسات العامة للسلطة الوطنية

أهم الأركان الأساسية للعملة

(1) إسم الجهة صاحبة إمتياز الإصدار بمثابة البنك المركزي (مؤسسة النقد العربي السعودي)
(2) إسم العملة مثل الريال
(3) التواقيع المعتمدة للعملة (توقيع وزير المالية – توقيع محافظ البنك المركزي)
(4) اللغة
(5) الرقم التسلسلي (كل فئة لها رقم تسلسلي خاص بها)
(6) تاريخ الإصدار

تسعير الخدمات المصرفية

تعتبر تسعير الخدمات المصرفية قرار مؤثر في ربحية البنك وفي قدرته على التكيف والبقاء في السوق
بالإضافة إلى أن سياسة التسعير المتبعة تعكس الأهداف العامة للمصرف ومكانة ذلك المصرف

أنواع الخدمات المصرفية

الخدمات الإئتمانية	الخدمات الغير إئتمانية
* القروض * خطابات الضمان	* الإيداع * السحب النقدي * الشيكات ومعاملاتها * إصدار وإستقبال الحوالات والودائع * صناديق الأمانات

الخدمة : هي ذلك الشيء المقدم من البنك والذي قد يكون بشكل (ملموس) أو بشكل (غير ملموس)

بعض خصائص الخدمات المصرفية

* خدماتها غير ملموسة (أي لا تشغل حيز من الفراغ) أمثلة / تحويل مبلغ من حساب لآخر – سداد الفواتير الكترونياً
* انتشارها الجغرافي * توازن بين النمو والمخاطر
* اعتمادها على الودائع بشكل كبير * موظفيها ذو كفاءة عالية (لتسويق هذه الخدمات)

مفهوم السعر المصرفي

هو مقارنة السعر إلى معدل الفائدة على (الودائع والقروض والرسوم والمصروفات الأخرى) التي يتحملها المصرف مقابل تقديم هذه الخدمة
وهي عملية قرار وضع الأسعار الذي يتخذ من خلاله عملية إدارية متكاملة مع مراعات جملة أمور تتداخل في مفهوم السعر بالتالي التسعير هو وضع أسعار عالية بما يكفي لتغطية التكاليف والحصول على الأرباح من جراء إنشاء ذلك المصرف

أهمية التسعير في المصارف

السعر من حيث أهميته هو :
* أحد أدوات تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف
* عامل مؤثر في قدرة المصرف على التكيف والبقاء
* أحد أدوات مواجهة تحديات العولمة

الجهات المسؤولة عن التسعير في المصارف

في المصارف الصغيرة	الإدارة العليا
في المصارف الكبيرة	مسؤولي الدوائر والفروع
في بعض المصارف	تشكل لجان لعملية التسعير مكونة من عدة أقسام داخل المصرف التسويق – العمليات – التسهيلات – المحاسبة – الفروع – الإدارة الإئتمانية – إدارة المخاطر وذلك لضمان أن تكون عملية التسعير متسقة مع أهداف البنك

أهداف المصارف من عملية التسعير المصرفي

(1) مرتبطة بالتعامل	(أ) تحقيق أكبر حصة سوقية من السوق المصرفي من خلال طرح خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة وبمستوى عالي من الجودة وبأسعار منخفضة وذلك لاستقطاب أكبر حصة ممكنة من السوق		
	(ب) المحافظة على الحصة السوقية للمصرف في السوق حيث ان بعض المصارف ترى أن وضعها مثالي في السوق وتحاول المحافظة عليه بدون إيجاد صراعات بين المنافسين		
(2) مرتبطة بالأرباح	(أ) تعظيم الأرباح ويختلف مستوى الأرباح المطلوب تحقيقه من مصرف لآخر حسب إمكانيات ذلك المصرف وحسب حصة المصرف السوقية		
	(ب) تعظيم العائد على الإستثمار لتحقيق نسبة العائد المطلوبة على الأموال المستثمرة في المصرف		
(3) مرتبطة باستراتيجية المصرف	(أ) عنصر عامل التكلفة أي سعر للخدمة يتم وضعه يجب أن يكون كافياً لتغطية التكاليف والتي تشتمل على التكاليف التشغيلية وتكاليف المخاطرة وأيضاً هامش الربح أساليب حساب عملية التسعير على أساس التكلفة:	* الأساليب المستندة للتكلفة تتمحور حول ثلاثة أسس : - أساس التكلفة الكاملة - أساس استيعاب هامش الربح لجزء من التكلفة - أساس التكلفة الإضافية	
		* الأساليب المستندة لتحليل التعامل مع العميل تعتمد على ثلاثة عناصر : - فرض رسوم موحدة على الودائع التجارية - فرض رسوم على خدمات المقاصة - تحليل ربحية العميل	
	(ب) مخاطر الأعمال المصرفية المخاطر : هي إحتمالية تعرض المصرف لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو عمليات تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين تنقسم المخاطر هنا إلى نوعين:	* مخاطر تواجه المنشأة : - مخاطر منتظمة (المخاطر العامة) وهي التي تتعرض لها جميع المنشآت في السوق بصرف النظر عن خصائص المنشأة من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية - مخاطر غير منتظمة (المخاطر الخاصة) وهي التي تواجه منشأة معينة نتيجة لخصائص وظروف تلك المنشأة	
		* مخاطر تواجه المصارف : - المخاطر السوقية تتعلق بأسعار (الأسهم – الفائدة – الصرف – السلع) - المخاطر المالية مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة - مخاطر التشغيل المخاطر البشرية والمخاطر الفنية	
	(ج) تنظيم عملية التسعير	عملية التسعير وقراراته تتأثر بالأشخاص متخذي قرار التسعير من حيث بالتالي يجب أن يكونوا على كفاءة عالية وتخصص وخبرة في هذا المجال قرارات التسعير تتأثر بمجموعة من العوامل:	
		* عوامل بيئية داخلية تتمثل في : - الأهداف - تكلفة الخدمة - مخاطر العمل المصرفي - عملية تنظيم التسعير	* عوامل بيئية خارجية تتمثل في : - طبيعة السوق والمنافسة - مرونة الطلب - المسؤولية الإجتماعية - التشريعات والقوانين للبلد

اللقاء الحي الحادي عشر

إدارة الخزينة

الخزينة لها أهمية كبيرة لدى المصارف لأنها
* مرتبطة إرتباطاً مباشراً بالعميل
* هي المحرك الرئيس لعمليات التعامل مع العميل فيما يتعلق بالمقبوضات والمدفوعات

أقسام الخزينة لدى البنوك التجارية من الناحية الفنية

(1) قسم الخزينة الرئيسية	* يتم فيه الإحتفاظ بأموال البنك النقدية * يتم تسليم النقدية لصيارفة العهد في الخزائن الفرعية للبنك في أول كل يوم * يتم إستلام النقدية من صيارفة العهد في الخزائن الفرعية للبنك في نهاية كل يوم * يتم تسليم فروع البنك ما تحتاجه من نقدية خلال فترة معينة وإستلام الفائض منها
	يتم التحقق من النقدية في نهاية اليوم من خلال المعادلة التالية : الرصيد الدفتري = رصيد النقدية في بداية اليوم الفعلي + مجموع النقدية المستلمة خلال اليوم – مجموع النقدية المنصرفة (المدفوعة) خلال اليوم يتم المطابقة بين (الرصيد الدفتري في دفتر اليومية) مع (الرصيد الفعلي) الموجود فعلاً في الخزينة الرئيسية
(2) قسم الخزينة الفرعية	هي الخزائن المرتبطة بأقسام البنك المختلفة ، مثل : * الخزينة الخاصة بقسم الودائع وحسابات التوفير * الخزينة العامة بقسم الحسابات الجارية في بعض من البنوك الكبيرة يتم تقسم الخزائن الفرعية لقسمين : * قسم خاص بالخزينة الواردة * قسم خاص بالخزينة للصادر من الأموال
	في كل خزينة فرعية تتم عمليات المقبوضات والمدفوعات النقدية

المقبوضات	المدفوعات
تتمثل المقبوضات في : * المبالغ المودعة من العملاء في الحسابات الجارية * المبالغ المودعة في حسابات التوفير أو الودائع لأجل * المبالغ المستلمة من قبل المصرف تسديداً للذمم المالية * ما يتم تحصيله من الأوراق التجارية والحوالات الداخلية والخارجية * القيم النقدية المستلمة مقابل بيع أو تحويل النقد الأجنبي * المبالغ المستلمة لسداد القروض الممنوحة للعملاء * الجزء المستلم في بداية كل يوم من قسم الخزينة الرئيسي (العهدة اليومية)	تتمثل المدفوعات في : * دفع الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية للعملاء * تنفيذ أوامر الدفع الواردة إشعاراتها من أقسام البنك المختلفة مثل (السلف – القروض – خصومات الأوراق التجارية – شراء العملات الأجنبية) * دفع رواتب وأجور موظفي البنك بما في ذلك سلفة صندوق المصروفات النثرية من عمليات الإيجارات وسداد فواتير الهاتف والكهرباء وخلافه * شراء الآلات والمعدات المكتبية ودفع الإيجارات (للمكاتب) وشراء الأثاث وخلافه
في نهاية اليوم يقوم موظف الخزينة (صراف الخزينة) الخاص بالمقبوضات (الأموال الواردة) بمطابقة رصيد النقدية في نهاية اليوم مع مجموع يومية النقدية الواردة وذلك وفق معادلة مخصصة لذلك وهي : رصيد النقدية في نهاية اليوم = العهدة المستلمة في أول اليوم + مجموع النقدية الواردة (المقبوضة) خلال اليوم	يقوم موظف الخزينة بمطابقة رصيد النقدية في نهاية اليوم مع مجموع يومية النقدية الصادرة وذلك وفق المعادلة التالية : رصيد النقدية في نهاية اليوم = العهدة المستلمة في أول اليوم – مجموع النقدية الصادرة (المدفوعة)

مصادر تمويل البنك

مصادر تمويل داخلية	مصادر تمويل خارجية
تتمثل في رأس المال المودع من حملة الأسهم وعلاوات الإصدار والإحتياطيات القانونية والإحتياطيات الإختيارية والأرباح المحتجزة وتعرف هذه الموارد جميعها بحقوق الملكية أو (حقوق المساهمين) وتعتبر قاعدة لرأس مال البنك	تتمثل في الودائع بأشكالها (جارية – توفير – بإشعار – إستثمار)

أهمية رأس المال ودوره في البنك (وظائف رأس المال)

وظيفة تنظيمية	الإستفادة من المبلغ في بداية عمل البنك عمليات تأسيسية – تعيين الموظفين – شراء الأصول الخاصة
وظيفة تشغيلية	تسيير وتشغيل أعمال البنك إدارياً ومالياً مثل رواتب الموظفين (خاصة في بداية نشأته)
وظيفة حماية أموال المودعين	ضد المخاطر التي قد تواجه أعمال البنك (المخاطر الإئتمانية – السوقية – التشغيلية) زيادة هذا الحجم يؤدي إلى دعم قاعدة رأس المال مما يعزز الثقة لدى العملاء في أداء ذلك البنك
وظيفة استثمارية	يمكن للبنك إستثمار جزء من رأس ماله في أنشطة تمويلية بالإضافة إلى الودائع من قبل العملاء

اللقاء الحي الثاني عشر

إدارة المخاطر التي تواجه المصارف

تعريف المخاطرة

من المنظور المالي	من وجهة النظر الرقابية
إمكانية حدوث إنحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع	الآثار غير المواتية الناشئة عن أهداف مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة قد تؤثر على ربحية المصرف ورأس ماله

الشروط الواجب توافرها في المخاطرة

* وجود حدث مرتبط بالمستقبل
* أن يكون متوقعاً أو وجود بعض المعلومات الجزئية عن إحتمالية وقوع ذلك الحدث

تعريف إدارة المخاطر

هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة وذلك لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة ومن ثم تحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها ومن ثم ضبطها وذلك للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها

بالتالي هي بمثابة توقع لحدوث أثر مستقبلي ثم قياسه والتخطيط لمواجهة ذلك الخطر والأخذ بمبدأ الحيطة والحذر

إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

* يجب أن لا تشكل عائقاً أمام المصارف حيث أن الهدف ليس القضاء على المخاطر وإنما للتقليل منها بقدر المستطاع
* الأخذ بقاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالمغرم تفترض في طبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية وجود مخاطر وإلا فلا معنى ولا مسوغ للربح بدون مخاطر
* لا بد من الأخذ في الحسبان أن لا تزيد تكلفة درء الخطر عن قيمته
* لابد من التفرقة بين قياس المخاطر وبين إدارتها

أهم مضامين (وظائف) إدارة المخاطر

* (وظيفة وقائية) الوقاية من المخاطر المحتملة
* (وظيفة إكتشافية) محاولة الإكتشاف المبكر للمشاكل (المخاطر) حال وقوعها والعمل على تصحيحها
* (وظيفة تصحيحية) مراجعة السياسات وإختبار الكفاءات ومراقبة الإنتاجية
* (وظيفة تطبيقية) تطبيق السياسات الجديدة وتحديد المسؤوليات لجميع موظفي البنك

أي أن عملية إدارة المخاطر هي عملية وقائية بمعنى لابد من وجود إستراتيجيات وإجراءات لترتيب المخاطر وتصميم سياسات للتخفيف من حدة المخاطر ،فإذا وجدت الوقاية حتما سيتم إكتشاف الخطر مبكراً والعمل على تصحيح ذلك الخطأ وذلك بمراجعة السياسات وإختبار الكفاءات ومراقبة الإنتاجية وذلك بعملية تطبيقية للسياسات الجديدة وأيضا لابد من عمليات تحديد المسؤوليات

لذا فإن إدارة المخاطر نظام شامل متكامل يشتمل على جميع أعمال المصرف وجميع العاملين فيه وجميع المعاملات والوسائل المستخدمة

الركائز الرئيسية لإدارة المخاطر

الشفافية المالية للمصرف	بإصدار تقاريره الدورية بشكل سليم ومستند إلى الإستعمالات الداخلية وكما هو عليه الواقع فعلاً
السلطة الرقابية	بوجود سلطة رقابية على المصارف وبوجود الشفافية من تلك السلطة والمعمول به في المملكة (مؤسسة النقد) بحكم أنها هي من يقوم بالإشراف على البنوك
متطلبات دنيا لرأس المال	بمعنى أن لا يتم إنشاء مصرف أو بنك إلا بعد أن يوفي بالشروط وأهمها متطلبات دنيا لرأس المال وأيضا لا بد من إظهار الحسابات والتوقعات المستقبلية لذلك البنك قبل إنشاءه بحيث يكون حماية لودائع العملاء لاحقاً

أسباب زيادة الإهتمام بالرقابة المصرفية

* زيادة المنافسة أي ظهور عدة بنوك و عدة مصارف
* التوسع في تقديم الخدمات
* زيادة التكلفة
* زيادة حساسية الأموال لتحركات أسعار الفائدة
* الثورة التكنولوجية وظهور تقنيات بشكل متسارع
* الزيادة الكبيرة في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك

ثانياً:

كويزات وتكاليف المقرر للفصل الأول 1439

أولا: اسئلة اللقاءات الحية (الكويزات) لمادة مبادئ الأعمال المصرفية عام 1439

س1 / نظام المقايضة لا يتطلب معرفة الاسعار النسبية لجميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد؟			
*صحيح	*خطأ✓	الصحيح \\ نظام المقايضة يتطلب معرفة الاسعار النسبية لجميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد	
س 2/ أحد وظائف النقود؟			
* التوازن	* وسيلة للتبادل✓	* التحفظ	
س 3 / النقود السلعية تعتبر:			
* أول أنواع النقود ظهورا✓	* ثاني أنواع النقود ظهورا	* ثالث أنواع النقود ظهورا	
س4/ قبول الودائع تعتبر احدى أهم وظائف ؟			
* البنوك التجارية✓	* البنوك الزراعية	* بنوك التنمية العقارية	
س5/ اذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقررة من البنك المركزي 20% فان مضاعف الودائع يساوي ؟			
*ثلاثة اضعاف الودائع	* اربعة اضعاف الودائع	*خمسة اضعاف الودائع✓	٤ /لا شيء مما ذكر
س6 / الزيادة الإجمالية في الودائع عبارة عن:			
* مضاعف الودائع زائد الوديعة الأولية (المبلغ الأساسي)	* مضاعف الودائع ناقص الوديعة الأولية (المبلغ الأساسي)	* مضاعف الودائع ضرب الوديعة الأولية (المبلغ الأساسي✓)	
س7/ أحد الفروق الجوهرية بين البنوك الاسلامية والتقليدية ان الاول يعتمد على المال كعنصر انتاجي			
*صحيح	*خطأ✓	الصحيح\\ يعتمد على العمل العنصر البشري كعنصر انتاجي	
س 8/ من وظائف البنك التجاري:			
* سك وطباعة النقود	* صيرفي الحكومة ومستشاره المالي	*قبول الودائع✓	
س9/ يتم تسوية الحسابات بين البنوك بسبب عمليات المقاصة بواسطة حساب جاري يفتح لهذا الغرض لدى			
*البنك المركزي✓	*الائتمان المصرفي	*الائتمان التجاري	
س10/ الورقة التجارية فيما عدا ..... تعتبر أداة ائتمان تمنح المدين أجلا لسداد الالتزامات			
السند لأمر	الكمبيالة	الشيك✓	
س11/ من وسائل الدفع لدى المصارف			
الكمبيالة	*الشيك	السند لأمر	*جميع ما ذكر أعلاه صحيح ✓

س12\\ المعيار الذي يفصل بين العمولة كأجر وأنها ليست ربا:		
تحديد مبلغ العمولة بشكل قطعي وليس نسبي ✓	تحديد مبلغ العمولة بشكل نسبي وليس قطعي	تحديد مبلغ العمولة بشكل نسبي
س13/ يشارك المودعون المستثمرين في البنك الاسلامي بالمخاطر التي يتحملها أصحاب البنك:		
*صحيح✓	*خاطئ	
س14/ أحد المعايير الكمية لتصنيف مخاطر الائتمان لدى المصارف:		
* التدفق النقدي /المركز التنافسي	* حقوق الملكيه /الالتزامات الخارجية ✓	* المركز التنافسي / الصناعة التي تعمل فيها الشركة
س15/ كأحد طرق معايير منح الائتمان تشمل دراسةLAAP طريقة:		
* الشخص، المنتج، الظروف المحيطة، الضمان	* السيولة النشاط، الربحية التوقع ✓	* الشخص، المنتج، الدفع، الحماية
س16\\ الشيكات السياحية هي شيكات تصدرها بنوك أو شركات مالية كبيرة لتلبية رغبات وحاجات المسافرين والسياح		
صح ✓	خطا	
س17 تعتبر عمليات منح التسهيلات الائتمانية أحد الوظائف الهامة والمتعلقة برأس مال البنك التجاري		
صح	خطا ✓	الصحيح \\ بالودائع
س18 \\ اهم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية؟		
سياسة إدارة مخاطر الائتمان الفرص الجديدة	إدارة المخاطر البنية الأساسية	جميع ما ذكر ✓
س 19\\ تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بمبلغ او بقبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية اجل محدود.		
خطاب الضمان	الاعتماد المستندي ✓	السند الاذني
س20/ في الاعتمادات المستندية الممولة تمويلا ذاتيا من العميل :		
يكون المصرف وكيلا، ويستحق أجرا على وكالته✓	لا يكون المصرف وكيلا، ويستحق أجرا على وكالته	يكون المصرف وكيلا، ولا يستحق أجرا على وكالته
س21\\ الاعتمادات المستندية التي يمولها المصرف بالكلية؟		
لا يكون المصرف شريكا ولا يستحق اجر على وكالته	لا يكون المصرف شريكا ويستحق اجر على وكالته	يكون الربح بين المصرف والعميل حسب الاتفاق ✓

س23\\ من اهداف التسعير المصرفي المرتبط بالأرباح؟		
المحافظة على الحصة السوقية	تعظيم العائد على الاستثمار ✓	تحقيق أكبر حصة سوقية من السوق المصرفي
س 24/ أحد الخدمات الغير الائتمانية التي تقدمها البنوك:		
جاري مدين	اصدار واستقبال الحوالات ✓	قروض
س25\\ أحد الخدمات الائتمانية التي تقدمها البنوك؟		
الإيداع والسحب النقدي	اعتمادات مستنديه ✓	الشيكات ومعاملاتها
س 26/ أحد الأساليب المستندة لتحليل التعامل مع العميل لتسعير الخدمات المصرفية تحليل ربحية العميل:		
صح ✓	خطأ	
س27\\ من اهداف التسعير المصرفي المرتبطة بالتعامل؟		
تعظيم العائد على الاستثمار	تعظيم الأرباح	تحقيق أكبر حصة سوقية من السوق المصرفي✓
س28 / أحد الأساليب المحاسبية في تسعير الخدمات المصرفية:		
الأساليب المستندة لارتفاع رصيد القروض الممنوحة للغير	الأساليب المستندة لأرباح بيع الأصول الثابتة	الأساليب المستندة للتكلفة ✓
س29/ المخاطر التي تواجه منشأة معينة نتيجة لخصائص وظروف تلك المنشأة:		
مخاطر عامة	مخاطر منتظمة	مخاطر غير منتظمة ✓
س 30/ يتم تقسيم الخزينة في البنك التجاري إلى:		
قسمين ✓	أربعة أقسام	خمسة أقسام
س31 / رصيد النقدية في نهاية اليوم = العهدة المستلمة في أول اليوم – مجموع النقدية الصادرة (المدفوعة)		
صح ✓	خطأ	
س32/ من أسباب زيادة الاهتمام بالرقابة المصرفية:		
زيادة المنافسة	التوسع في تقديم الخدمات	زيادة التكلفة / كل ما سبق✓
س33/ ماذا تسمى مجموع الاستثمارات:		
محفظة استثمارية (حقيبة استثمارية)✓	تقرير سنوي	حساب
س22\\ تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني مهمه لأنها تحدد للبنوك التجارية حجم القروض التي يستطيعون إقراضها بالنسبة للودائع التي يحتفظون بها		
صح ✓	خطأ	

ثانيا: التكاليف لمادة مبادئ الاعمال المصرفية الفصل الأول – عام 1439

س1/ نظام المقايضة عبارة عن:		
*الحصول على السلعه مقابل مبلغ مادي.	*الحصول على السلعه مقابل سلعة اخرى، وليس نظير مبلغ مادي✓	*الحصول على مبلغ مقابل مبلغ اعلى من المال نظير اقراض
س2/الربحية تتمثل:		
* بمعدل الأولوية	*بمعدل العائد ✓	*بمعدل الامان
س3/النقود السلعية تعتبر:		
*اول انواع النقود ظهورا✓	* ثاني انواع النقود ظهورا.	* ليست من انواع النقود.
س4/أحد خصائص النقود:		
* الثبات النسبي ✓	*عدم تغيير العملة.	* عدم مركزيتها
س5/-نظام المقايضة لا يتطلب معرفة الاسعار النسبية لجميع السلع الموجود في الاقتصاد؟		
* صح	*خطا ✓	
س 6/ البنوك هي التي تأتي على رأس الجهاز المصرفي وتقوم بإصدار النقود..		
-المتخصصة	-المركزية✓	-الإلكترونية
س7/ أي الأشياء التالية لا تعتبر من وظائف البنوك التجارية..		
-إصدار النقود الورقية✓	قبول ودائع المؤسسات	قبول ودائع الأفراد
س 8/ يتم تسوية الحسابات بين البنوك بسبب عمليات المقاصة بواسطة حساب جاري يفتح لهذا الغرض لدى..		
-الائتمان التجاري	الائتمان المصرفي	-البنك المركزي✓
س9/ المعيار الذي يَفْصِل بين العمولة كأجر وأنها ليست ربا هو..		
-تحديد مبلغ العمولة بشكل قطعي وليس نسبي✓	تحديد مبلغ العمولة بشكل نسبي وليس قطعي	عدم تحديد مبلغ العمولة
س 10/ يعتبر عقد بيع السلم في البنوك الإسلامية عبارة عن		
بيع آجل بعاجل ✓	البيع بموسم الزراعة	بيع ما ليس معلوم
س11/ تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني مهمة لأنها تحدد للبنوك التجارية حجم القروض التي يستطيعون إقراضها بالنسبة للودائع التي يحتفظون بها:		
صح ✓	خطأ	
س12/ يتم تحديد أرصده نقدية لكل صندوق فرعي ومقارنته بالعدد الفعلي لفئات العملات نهاية:		
كل يوم ✓	كل شهر	كل أسبوع
س 13/ ..... هي إيصال تطرحه البنوك يثبت أن حامله قد أودع مبلغ معين لمدة محددة وبفائدة معلومة وهي محرمه شرعاً:		
شهادات الإيداع القابلة للتداول✓	الأوراق التجارية.	أذونات الخزانة
س 14/ المخاطر التي تتعرض لها جميع المنشآت بالسوق بصرف النظر عن خصائص المنشأة من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية هي:		
مخاطر نوعيه.	مخاطر غير منتظمة.	مخاطر منتظمة✓
س 15/ في حال كون غطاء الضمان كلياً:		
يكون المصرف وكيلاً، ويستحق أجراً على وكالته✓	لا يكون المصرف وكيلاً، ويستحق أجراً على وكالته.	يكون المصرف شريكاً، ولا يستحق أجراً على وكالته

ثالثاً:

شرح قوانين المقرر + تطبيقات عملية

قوانين هامة في مادة مبادئ الإعمال المصرفية

أرباح البنك التجاري =	الفوائد الدائنة - الفوائد المدينة
مضاعف النقود (الودائع) =	$\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$
الزيادة الاجمالية في الودائع مقدار التوسع=	الوديعة الأساسية x مضاعف النقود
مبلغ احتفاظ البنك =	= الوديعة الأساسية X نسبة الاحتياطي القانوني
يستطيع البنك أن يتصرف بمبلغ	الوديعة الاساسية – مبلغ الاحتفاظ
الودائع المشتقة الجديدة = أو طريقة أخرى ↓	الزيادة الاجمالية في الودائع - الودائع الأولية
الودائع المشتقة = (الوديعة الاولية - قيمة الاحتياطي النقدي) ÷ نسبة الاحتياطي النقدي.	
نهاية اليوم يقوم صراف الخزينة الخاص بالمقبوضات (الوارد) بمطابقة رصيد النقدية في نهاية اليوم مع مجموع يومية النقدية الواردة بالمعادلة التالية: رصيد نهاية اليوم = العهدة المستلمة في أول يوم + مجموع النقدية الواردة (المقبوضة) خلال اليوم.	
نهاية اليوم يقوم صراف خزينه المدفوعات (الصادر) بمطابقة رصيد النقدية في نهاية اليوم مع مجموعه يوميه النقدية الصادرة وفقاً للمعادلة: رصيد النقدية في نهاية اليوم = العهدة المستلمة في اول يوم – مجموع النقدية الصادرة (المدفوعة)	
وفي قسم الخزينة الرئيسية يتم التحقق من النقدية في نهاية اليوم من خلال المعادلة التالية: الرصيد الدفتري = رصيد النقدية في بداية اليوم (فعلي) + مجموعة نقدية المستلمة خلال اليوم – مجموعة النقدية المنصرفة خلال اليوم	

- تتناسب قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان:

عكسياً مع نسبة الاحتياطي القانوني
وطردياً مع حجم الودائع الحقيقية
وعكسياً مع نسبة التسرب النقدي

مسائل حسابية (الجزء العملي)

س 1/ إذا علمت أن أحد البنوك حصل على وديعة جديدة بمبلغ 10 آلاف ريال وكانت نسبة الاحتياطي 20% أحسب التالي:

أ/ أحسب مضاعف الوديعة (مضاعف النقود):

$$\text{مضاعف الوديعة} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

$$5 = \frac{1}{20\%}$$

قيمة ثابتة بالقانون

- 20 % تم ذكرها بالسؤال تعويض مباشر يمكن كتابتها بالآلة الحاسبة 20%
- أو تحويلها إلى عدد عشري 0.2 وهكذا يتم التعويض بشكل مباشر.
- وهي قيمة متغيرة (على حسب المعطى في السؤال)

ب / كم يحتفظ البنك:

مبلغ احتفاظ البنك = الوديعة الأساسية X نسبة الاحتياطي القانوني

10000 X %20 = 2000 (يحتفظ البنك بمبلغ 2000)

ج/ يستطيع البنك أن يتصرف بمبلغ

الوديعة الاساسية – مبلغ الاحتفاظ (تم احتساب مبلغ الاحتفاظ من الفقرة السابقة)

10000 – 2000 = 8000 (مبلغ التصرف)

د/ مقدار التوسع في الودائع كم يبلغ أو الزيادة الإجمالية في الودائع =

مضاعف الودائع × الوديعة الأولية

5 x 10000 = 50000

معطى بالسؤال مبلغ الوديعة الأولية (المبلغ الأساسي)

تم احتسابها في الفقرة رقم أ

مضاعف الوديعة

هـ / كم يبلغ حجم الوديعة المشتقة؟

الوديعة المشتقة (الجديدة)= الزيادة الاجمالية في الودائع - الوديعة الأولية

50000 – 10000 = 40000

معطى بالسؤال مبلغ الوديعة الأولية

(المبلغ الأساسي)

تم احتسابها في الفقرة رقم د

مقدار التوسع في الودائع

مهم جدا حفظ القوانين والتركيز:

★لو طلب في السؤال مضاعف الوديعة (تعويض مباشر)

$$\text{مضاعف الوديعة} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

★لو طلب في السؤال الزيادة الإجمالية في الودائع (أو معامل التوسع) =

1- اول شيء نوجد مضاعف الودائع × الوديعة الأولية

مضاعف الودائع (يتم احتسابها بالتعويض المباشر $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$)

2- ثاني شيء تعويض بقانون الزيادة الاجمالية = مضاعف الودائع × الوديعة الأولية

★لو طلب في السؤال الوديعة المشتقة =

1- يتم احتساب الزيادة الإجمالية من القانون = مضاعف الودائع × الوديعة الأولية

2- الوديعة المشتقة = الزيادة الإجمالية في الودائع – الوديعة الأولية (الاساسية)

رابعاً:

دمج سلسلة 100 سؤال لضيف الله وعلي

الأسئلة

1	النقود هي			
	(أ) كل شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حال يكون (√)			
	(ب) وسيط للتبادل غير أنها ليست مخزناً للقيمة	(ج) وسيط للتبادل غير أنها لا تتمتع بقبول عام		
	(د) لا شيء مما ذكر			
2	أحد وظائف النقود			
	(أ) التحفظ	(ب) وسيلة للتبادل (√)	(ج) التوازن	(د) لا شيء مما ذكر
3	من وظائف النقود			
	(أ) وسيط للتبادل	(ب) مقياس للقيمة	(ج) مخزن للقيمة	(د) جميع ما ذكر (√)
4	أحد خصائص النقود			
	(أ) الثبات النسبي (√)	(ب) عدم تغيير العملة	(ج) عدم مركزيتها	(د) لا شيء مما ذكر
5	القدرة على إبراء الذمة ، إحدى خصائص			
	(أ) النقود (√)	(ب) المؤسسات المالية	(ج) البنوك	(د) لا شيء مما ذكر
6	من أنواع النقود			
	(أ) النقود الورقية	(ب) النقود السلعية	(ج) النقود المعدنية	(د) جميع ما ذكر (√)
7	النقود السلعية تعتبر			
	(أ) ثاني أنواع النقود ظهوراً	(ب) أول أنواع النقود ظهوراً (√)		
	(ج) ليست من أنواع النقود	(د) لا شيء مما ذكر		
8	على الرغم من اندثار المقايضة كنظام أساسي في المبادلة، فقد ظلت له أهميته في المبادلات الدولية والمعاملات الداخلية وخاصة في حالات التضخم الجامح وانهيار قيمة النقود (صح)			
9	نظام المقايضة لا يتطلب معرفة الأسعار النسبية لجميع السلع والخدمات الموجودة في الإقتصاد (خطا) التصحيح \\ يتطلب معرفة الأسعار النسبية لجميع السلع والخدمات الموجودة في الإقتصاد			
10	يعتمد نظام المقايضة على مبادلة سلعة بسلعة أخرى (صح)			
10	النقود السلعية بأنواعها كانت تودع عند الصيارفة مقابل الحصول على صكوك ورقية بهذه الإيداعات (خطا)			
11	النقود المعدنية بأنواعها كانت تودع عند الصيارفة مقابل الحصول على صكوك ورقية بهذه الإيداعات (صح)			
12	النقود المصرفية هي الودائع الجارية التي يحتفظ بها الأفراد في البنوك والتي يتم استخدامها عن طريق الشيكات (صح)			
13	نظام المقايضة عبارة عن			
	(أ) الحصول على سلعة مقابل مبلغ من المال			
	(ب) الحصول على سلعة مقابل سلعة آخرى، وليس نظير مبلغ مالي (√)			
	(ج) الحصول على مبلغ مقابل مبلغ أعلى من المال نظير إقراض			
14	تشتمل النقود بالمفهوم الواسع (M2) على			
	(أ) العملات المتداولة خارج المصرف			
	(ب) الودائع الجارية لدى البنوك التجارية والشيكات السياحية			
	(ج) الودائع الزمنية قصيرة الأجل لدى البنوك التجارية			
	(د) كل ما ذكر صحيح (√)			
15	(M2) بالنسبة لحجم النقود في الإقتصاد يشمل			
	(أ) النقد المتداول خارج البنوك (عملات نقدية - ورقية - معدنية) بالإضافة إلى ودائع تحت الطلب (حسابات جارية والودائع الزمنية والإدخارية (√)	(ب) الإهتمام بالعنصر البشري فقط		
	(ج) الإستثمار المستقل فقط	(د) لا شيء مما ذكر		

16	تشتمل النقود بالمفهوم الواسع (M3) على			
	(أ) M1	(ب) M2	(ج) أ + ب (√)	(د) لا شيء مما ذكر
17	M3 بالنسبة لحجم النقود في الإقتصاد يشمل			
	(أ) الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)		(ب) الودائع الزمنية والإدخارية قصيرة وطويلة الأجل	
	(ج) النقد المتداول خارج البنوك		(د) كل ما ذكر صحيح (√)	
18	النقد المتداول خارج البنوك			
	(أ) عملات نقدية	(ب) عملات ورقية	(ج) عملات معدنية	(د) جميع ما ذكر (√)

19	من صعوبات نظام المقايضة			
	(أ) صعوبة التوافق المزدوج للرغبات		(ب) صعوبة وجود مقياس موحد للقيم	
	(ج) عدم قابلية السلع للتجزئة		(د) جميع ما ذكر (√)	
20	النقود بذاتها تعتبر			
	(أ) وسيط في المبادلات		(ب) أداة للمدفوعات المؤجلة	
	(ج) مقياس للقيم		(د) جميع ما ذكر (√)	
21	عدم قابلية السلع للتجزئية تعتبر إحدى الصعوبات المتعلقة بـ			
	(أ) نظام المقايضة (√)	(ب) نظام البنوك المركزية	(ج) البنوك التجارية	(د) لا شيء مما ذكر
22	مفهوم ..... هو مبادلة شيء مقابل شيء آخر			
	(أ) المقايضة (√)	(ب) النقود	(ج) الإحتكار	(د) البنوك التجارية
23	ظهور شكل جديد للنقود يرتبط بفكرة الدين والإلتزام على البنوك يعرف بإسم النقود			
	(أ) الورقية	(ب) الإئتمانية (√)	(ج) السلعية	(د) لا شيء مما ذكر
24	قبول الودائع ، تعتبر إحدى أهم وظائف			
	(أ) البنوك التجارية (√)	(ب) البنوك الزراعية	(ج) بنوك التنمية العقارية	(د) لا شيء مما ذكر
25	البنوك ..... هي التي تأتي على رأس الجهاز المصرفي وتقوم بإصدار النقود			
	(أ) المتخصصة	(ب) الإلكترونية	(ج) المركزية (√)	(د) لا شيء مما ذكر
26	أحد أنواع البنوك من حيث مصدر الأموال			
	(أ) البنوك الزراعية	(ب) البنوك العقارية	(ج) بنوك الإستثمار (√)	(د) لا شيء مما ذكر
27	بنوك الودائع هي			
	(أ) البنوك المختلطة	(ب) البنوك التجارية (√)	(ج) البنوك الصناعية	(د) أ + ب
28	البنك هو منشأة مالية يتاجر بالنقود (صح)			
29	البنك يعمل كوسيط بين رؤوس الأموال الباحثة عن إستثمار وبين مجالات الإستثمار الباحثة عن رؤوس أموال (صح)			
30	تعتمد بشكل أساسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل			
	(أ) البنوك المركزية	(ب) البنوك التجارية	(ج) بنوك الإستثمار (√)	(د) لا شيء مما ذكر
31	من أنواع البنوك من حيث شرعية العمليات			
	(أ) بنوك تقليدية	(ب) بنوك إسلامية	(ج) بنوك صناعية	(د) أ + ب (√)
32	من أهم أسباب نشأة البنوك			
	(أ) الصيارفة		(ب) المرابون	
	(ج) الصاغة للذهب والمعادن النفيسة		(د) جميع ما ذكر (√)	
33	بنوك الأعمال أو الاستثمار : هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها (صح)			
34	يقوم المصرف التجاري بخصم الأوراق التجارية التي تتضمن الإئتمان بالإضافة إلى خدمة التحصيل (صح)			
35	الزيادة الإجمالية في الودائع عبارة عن			
	(أ) مضاعف الودائع ضرب الوديعة الأولية (√)		(ب) مضاعف الودائع ناقص الوديعة الأولية	
	(ج) مضاعف الودائع زائد الوديعة الأولية		(د) لا شيء مما ذكر	

36	إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي 20 % فإن مضاعف الودائع يساوي
	(أ) ثلاثة أضعاف الودائع (ب) أربعة أضعاف الودائع
	(ج) خمسة أضعاف الودائع (√) (د) لا شيء مما ذكر
37	إن الخاصية الأساسية لأي بنك تجاري هي قبوله للودائع القابلة للسحب عند الطلب ، وتعرف عند رجال الإقتصاد ببنوك الودائع (صح)
38	يمكن للبنك التجاري أن يشارك في عملية الإصدار للأوراق المالية خدمةً للشركات المساهمة تحت التأسيس (صح)
39	أحد الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية أن الأول يعتمد على المال كعنصر إنتاجي (خطا) التصحيح \\ ان الأول (البنوك الإسلامية) يعتمد على العمل العنصر البشري كعنصر انتاجي .

40	توليد الودائع
	(أ) يتمكن البنك من زيادة حجم ودائعه بالاعتماد على الودائع الأصلية المتوفرة لديه (√)
	(ب) يقصد بها التخفيف من ودائع الموارد الاقتصادية
	(ج) يقصد بها التخفيف من سيولة الودائع (د) لا شيء مما ذكر
41	المعيار الذي يفصل بين العمولة كأجر وأنها ليست ربا هو
	(أ) تحديد مبلغ العمولة بشكل قطعي وليس نسبي (√) (ب) تحيد مبلغ العمولة بشكل نسبي وليس قطعي
	(ج) تحديد مبلغ العمولة بشكل نسبي (د) لا شيء مما ذكر
42	من وظائف البنك التجاري
	(أ) سك وطباعة النقود (ب) صيرفي الحكومة ومستشاره المالي
	(ج) قبول الودائع (√) (د) لا شيء مما ذكر
43	لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ (10 آلاف ريال) وكانت نسبة الإحتياطي القانوني (20 %)
	(أ) فإن عليه أن يحتفظ بـ 1000 ريال (ب) فإن عليه أن يحتفظ بـ 2000 ريال (√)
	(ج) فإن عليه أن يحتفظ بـ 100 ريال (د) فإن عليه أن يحتفظ بـ 200 ريال
44	الودائع المشتقة عبارة عن
	(أ) (الوديعة الأولية – قيمة الإحتياطي النقدي) ÷ نسبة الإحتياطي النقدي (√)
	(ب) (الوديعة الأولية × قيمة الإحتياطي النقدي) ÷ نسبة الإحتياطي النقدي
	(ج) (الوديعة الأولية + قيمة الإحتياطي النقدي) ÷ نسبة الإحتياطي النقدي
	(د) (الوديعة الأولية ÷ قيمة الإحتياطي النقدي) – نسبة الإحتياطي النقدي
45	لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ (10 آلاف ريال) وكانت نسبة الإحتياطي القانوني (20 %) فإن مقدار التوسع في الودائع يساوي
	(أ) 50,000 ريال (√) (ب) 5000 ريال (ج) 2000 ريال (د) لا شيء مما ذكر
46	يتم تحديد قيمة الإحتياطيات النقدية القانونية التي تلتزم البنوك التجارية بالإحتفاظ بها لدى البنك المركزي
	(أ) كنسبة من مجموع رأس مال البنك التجاري
	(ب) كنسبة من مجموع الودائع الجارية في ميزانية البنك (√)
	(ج) كنسبة من مجموع إستثمارات البنك التجاري
	(د) كنسبة من مجموع القروض التي يقوم البنك بمنحها للغير
47	أي الأمور التالية لا تعتبر من وظائف البنوك التجارية
	(أ) قبول ودائع الأفراد والمؤسسات (ب) بيع وشراء الأوراق المالية
	(ج) توليد النقود والإئتمان (د) إصدار النقود الورقية (√)
48	البنوك التجارية تتعامل بـ
	(أ) الإشراف على البنك المركزي (ب) الإئتمان (√)
	(ج) الإشراف على البنوك الأخرى (د) أ + ج

49	مضاعف الودائع عبارة عن
	(أ) نسبة الإحتياطي ÷ 1 (ب) الأصول المتداولة ÷ الأصول الثابتة
	(ج) 1 ÷ نسبة الإحتياطي القانوني (√) (د) لا شيء مما ذكر
50	تعتبر نسبة الإحتياطي القانوني مهمه لأنها تحدد للبنوك التجارية حجم القروض التي يستطيعون إقراضها بالنسبة للودائع التي يحتفظون بها (صح)
51	الخاصية الاساسية لأعمال البنوك التجارية
	(أ) الإستثمار (ب) قبول الودائع (√) (ج) لا شيء مما سبق (د) أ + ب
52	نسبة الإحتياطي القانوني مهمة لأنها
	(أ) عمولة البنك المركزي
	(ب) تحدد للبنوك التجارية حجم القروض التي بالإمكان إقراضها بالنسبة للودائع التي يحتفظون بها (√)
	(ج) أ + ب

53	تعد عمليات منح القروض أحد الوظائف المتعلقة برأس مال البنك التجاري (خطا) التصحيح \\ متعلقة بالودائع
54	تعد عمليات منح القروض أحد الوظائف المتعلقة بالودائع (صح)
55	تعرف البنوك التجارية ببنوك الودائع وتعد المصدر الأول لتمويل النشاط الإقتصادي والمشاريع التنموية بصفة عامة صح
56	تتمتع المصارف التجارية بقدرة غير محدودة على توليد الودائع (خطا) التصحيح \\ بقدرة محدودة
57	الإحتياطي النقدي الإلزامي هو عبارة عن مبلغ يحول من البنك التجاري إلى البنك المركزي ويتم إحتسابه كنسبة من الأرباح لغرض حماية أموال المودعين وتحقق أهداف السياسة النقدية (خطا) التصحيح \\ يتم احتسابه كنسبة من اجمالي الودائع
58	توليد الودائع يقصد بها أن يتمكن البنك من زيادة حجم ودائعه بالاعتماد على الودائع الأصلية المتوفرة لديه صح
59	الودائع المشتقة (الجديدة) عبارة عن
	(أ) الزيادة الإجمالية في الودائع – الوديعة الأولية (√) (ب) الزيادة الإجمالية في الودائع × الوديعة الأولية
	(ج) الزيادة الإجمالية في الودائع ÷ الوديعة الأولية (د) لا شيء مما ذكر
60	..... بيع موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد
	(أ) المرابحة للآمر بالشراء (ب) المضاربة (ج) السـَلّم (√) (د) جميع ما ذكر
61	يعتبر عقد بيع السـَلّم في البنوك الإسلامية عبارة عن
	(أ) بيع آجل بعاجل (√) (ب) البيع بموسم الزراعة (ج) بيع ما ليس بمعلوم (د) لا شيء مما ذكر
62	أحد أهداف المصارف الإسلامية الخاصة بالمتعاملين
	(أ) عدم تقديم الخدمات المصرفية (ب) توفير الأمان للمودعين (√)
	(ج) عدم توفير التمويل للمستثمرين (د) لا شيء مما ذكر
63	..... يقوم البنك بشراء الأصول القابلة للتأجير وتأجيرها لجهات أخرى لتشغيلها أو الإنتفاع بها لمدة محددة وبإيجار يتفق عليه بحيث تصبح ملكية هذه الأصول بعد إنتهاء مدة الإيجار للعميل
	(أ) المرابحة للآمر بالشراء (ب) التأجير التشغيلي (ج) المشاركة الثابتة (د) التأجير التمويلي (√)
64	أحد أهداف المصارف الإسلامية
	(أ) جذب الودائع و تنميتها (√) (ب) عدم قبول الودائع
	(ج) عدم مشاركة الغير بالربح والخسارة (د) لا شيء مما ذكر
65	من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
	(أ) الإستصناع (ب) السـَلّم (ج) المرابحة للآمربالشراء (د) جميع ما ذكر (√)
66	..... العقد المناسب لتمويل مشاريع البنى التحتية

	(أ) السـَلّم	(ب) الإجارة	(ج) الإستصناع (√)	(د) لا شيء مما ذكر
67	من أكثر العمليات الإستثمارية إنتشاراً للبنك الإسلامي والتي يعرف بها الثمن ومقدار الربح الإضافي مقدماً			
	(أ) المشاركة	(ب) المرابحة (√)	(ج) المضاربة	(د) لا شيء مما ذكر
68	من أهداف ونتائج النظام المصرفي الإسلامي			
	(أ) لا علاقة لها بعمارة الأرض وتنمية المجتمع		(ب) عدم المشاركة في الربح والخسارة	
	(ج) المشاركة في الربح والخسارة (√)		(د) لا شيء مما ذكر	
69	المضاربة هو إتفاق بين طرفين يقدم أحدهما المال والآخر العمل ، ويقسم الربح والخسارة بينهما حسب الإتفاق صح			
70	لا يشارك المودعون المستثمرون في البنوك الإسلامية بالمخاطر اللتي يتحملها أصحاب البنك خطا التصحيح \\ يشارك يشارك المودعون المستثمرون في البنوك الإسلامية بالمخاطر اللتي يتحملها أصحاب البنك			
71	البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً أو مساعدةً صح			
72	البنوك الإسلامية تقوم أنشطتها على أساس الترابط العضوي بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي صح			
73	هي الشراكة في الربح بين البنك و عميل أو أكثر من الأفراد أو الشخصيات الإعتبارية ويكون البنك فيها هو رب المال			
	(أ) السـَلّم	(ب) الإجارة	(ج) الإستصناع	(د) المضاربة (√)
74	تعتبر عمليات منح التسهيلات الإئتمانية أحد الوظائف الهامة والمتعلقة برأس مال البنك التجاري (خطا) التصحيح \\ بالودائع			
75	يكون رأس مال البنك كبير جداً لغرض توفير التمويل اللازم للقروض والسلف المتوقع منحها للعملاء (خطا) التصحيح \\ بهدف نمو أصول المؤسسة المالية ودرء المخاطر الائتمانية والمساهمة في التقديم تمويل طويل المدى بتكلفة افضل واستقطاب عملاء جدد ومواكبة النمو الاقتصادي الوطني .			

76	بدأ نشاط البنوك بوجه عام بـ			
	(أ) قبول الودائع (√)	(ب) القروض	(ج) أ + ب	(د) لا شيء مما ذكر
77	أحد الخدمات الغير إئتمانية التي تقدمها البنوك			
	(أ) القروض		(ب) خطابات الضمان	
	(ج) إصدار و استقبال الحوالات (√)		(د) لا شيء مما ذكر	
78	أحد الخدمات الإئتمانية التي تقدمها البنوك			
	(أ) القروض	(ب) خطابات الضمان	(ج) الإعتمادات المستندية	(د) جميع ما ذكر (√)
79	جاءت فكرة المقاصة (تسوية الشيكات) بين البنوك لدى غرفة المقاصة في البنك المركزي لتأمين عملية الإنتقال الفعلي للأموال بتحصيل حقوق كل مصرف تجاه الآخر بعيداً عن المخاطر صح			
80	يتم تسوية الحسابات بين البنوك بسبب عمليات المقاصة مباشرة بين البنوك نفسها خطا التصحيح \\ غير مباشرة			
81	الشيكات السياحية هي شيكات تصدرها بنوك أو شركات مالية كبيرة لتلبية رغبات وحاجات المسافرين والسياح صح			
82	الورقة التجارية فيما عدا ..... تعتبر أداة إئتمان تمنح المدين أجلاً لسداد الإلتزامات			
	(أ) الكمبيالة	(ب) السند لأمر	(ج) الشيك (√)	(د) لا شيء مما ذكر
83	أمر كتابي من الساحب أو أي شخص آخر يعينه الساحب في تاريخ معين أو بعد زمن معين			
	(أ) الكمبيالة (√)	(ب) السند لأمر	(ج) الشيك	(د) لا شيء مما ذكر
84	من وسائل الدفع لدى المصارف			
	(أ) الكمبيالة	(ب) السند لأمر	(ج) الشيك	(د) جميع ما ذكر (√)
85	..... عبارة عن حساب دائم يعطي للمتعامل مع المصرف الحق في الإيداع به أو السحب منه في أي وقت يشاء نقداً أو بشيكات أو بإيصالات سحب نقدية على شباك الصرف أو من الصراف الآلي			
	(أ) حسابات الكمبيالات	(ب) حسابات أذون الخزانة	(ج) الحسابات الجارية (√)	(د) لا شيء مما ذكر

86	أحد المعايير الوصفية (النوعية) لتصنيف مخاطر الإئتمان لدى المصارف			
	(أ) الصناعة التي تعمل فيها الشركة (√)		(ب) صافي رأس المال العامل	
	(ج) إجمالي الموجودات		(د) حقوق الملكية	
87	طريقة التحليل المالي كأحد طرق معايير منح الإئتمان تشمل دراسة			
	(أ) التاريخ الإفتراضي للمقترض ، السيولة ، النشاط ، الربحية ، التوقع			
	(ب) الميزانية ، قائمة الأرباح والخسائر ، قائمة التدفق النقدي ، النسب المالية (√)			
	(ج) الشخص ، المنتج ، الدفع ، الحماية			
	(د) لا شيء مما ذكر			
88	أحد المعايير الكمية لتصنيف مخاطر الإئتمان لدى المصارف			
	(أ) التدفق النقدي ÷ المركز التنافسي		(ب) الأداء التشغيلي ÷ المركز التنافسي	
	(ج) المركز التنافسي ÷ الصناعة التي تعمل فيها الشركة		(د) لا شيء مما ذكر (√)	
89	طريقة LAAP كأحد طرق معايير منح الإئتمان تشمل دراسة			
	(أ) السيولة ، النشاط ، الربحية ، التوقع (√)		(ب) الشخص ، المنتج ، الظروف المحيطة ، الضمان	
	(ج) الشخص ، المنتج ، الدفع ، الحماية		(د) لا شيء مما ذكر	
90	طريقة (التجربة السابقة) كأحد طرق معايير منح الإئتمان تشمل دراسة			
	(أ) الظروف المحيطة ، الضمان		(ب) الشخص ، المقابلة	
	(ج) التاريخ الإفتراضي و الأداء الإئتماني للمقترض (√)		(د) لا شيء مما ذكر	
91	أحد عناصر طريقة 5Cs			
	(أ) المنتج	(ب) التوقع	(ج) الشخصية (√)	(د) لا شيء مما ذكر
92	أحد عناصر طريقة LAAP			
	(أ) المنتج	(ب) التوقع (√)	(ج) الحماية	(د) لا شيء مما ذكر
93	ما يهم المصارف كمقرضين بالدرجة الأساس من نتائج التحليل المالي معرفة			
	(أ) إرتفاع أسعار بيع المنشأة طالبة التمويل			
	(ب) إنخفاض تكاليف مبيعات المنشأة طالبة التمويل			
	(ج) قدرة المنشأة طالبة التمويل على الوفاء بالتزاماتها (√)			
	(د) زيادة حجم المنشأة طالبة التمويل			
94	الإئتمان المصرفي يجب أن يتم إستناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها			
	(أ) توفير الامان لاموال المصرف	(ب) الربح	(ج) السيولة	(د) جميع ما ذكر (√)
95	من معايير منح الإئتمان حسب طريقة التحليل المالي دراسة			
	(أ) الميزانية	(ب) قائمة التدفق المالي	(ج) قائمة الأرباح والخسائر	(د) جميع ما ذكر (√)
96	من المكونات الأساسية للسياسة الإئتمانية تحديد أنواع القروض (صح)			
97	طريقة LAAP كأحد طرق معايير منح الائتمان ، تشمل دراسة			
	(أ) الشخص ، المنتج ، الظروف المحيطة ، الضمان		(ب) الشخص ، المنتج ، الدفع ، الحماية	
	(ج) السيولة ، النشاط ، الربحية ، التوقع (√)		(ج) لا شيء مما ذكر	
98	الأداء التشغيلي للشركة طالبة الإئتمان يعتبر أحد المعايير الوصفية (النوعية) لتصنيف مخاطر الإئتمان لدى المصارف (صح)			
99	المركز التنافسي للشركة طالبة الإئتمان يعتبر أحد المعايير الوصفية (النوعية) لتصنيف مخاطر الإئتمان لدى المصارف (صح)			

100	في حال التغطية الكاملة للإعتمادات المستندية يتمثل دور المصرف بـ
	(أ) فتح الإعتماد لدى المراسل وسداد قيمة الإعتماد (√)
	(ب) دراسة وتقويم الوضع المالي للجهات المالية التي تحصل منها المنشأة على الإعتماد
	(ج) دراسة وتقويم الظروف الإقتصادية للإعتماد الذي تنتمي إليه المنشأة
101	الأطراف الأساسية للإعتماد المصرفي
	(أ) المستورد ، ومصرف المستورد
	(ب) المستورد ، ومصرف المستورد ، والمصدر ، ومصرف المصدر (√)
	(ج) المصدر ، ومصرف المصدر
102	في الإعتمادات المستندية التي يمولها المصرف بالكلية يكون الربح بين المصرف والعميل بحسب الاتفاق صح
103	هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة علية في حدود مبلغ معين ولغاية أجل محدود
	(أ) الشيك (ب) السند (ج) الإعتماد المستندي (√) (د) لا شيء مما ذكر
104	البنك المُصدر للإعتماد المستندي هو كفيل المصدر ، بينما المراسل هو الذي يقوم بتبليغ المستفيد بمضمون وشروط خطاب الإعتماد خطا التصحيح \\ البنك المصدر للاعتماد المستندي هو #(كفيل/بنك) المستورد،بينما يقوم #البنك_المصدر بتبليغ المستفيد بمضمون وشروط خطاب الاعتماد.
105	في الإعتمادات المستندية الممولة تمويلاً ذاتياً من العميل
	(أ) يكون المصرف وكيلاً ويستحق أجراً على وكالته (√ (ب) لا يكون المصرف وكيلاً ويستحق أجراً على وكالته
	(ج) يكون المصرف وكيلاً ولا يستحق أجراً على وكالته (د) لا شيء مما ذكر
106	في الإعتمادات المستندية التي يمولها المصرف بالكلية
	(أ) لا يكون المصرف شريكاً ولا يستحق أجراً على وكالته (ب) لا يكون المصرف شريكاً ويستحق أجراً على وكالته
	(ج) يكون الربح بين المصرف والعميل بحسب الإتفاق √ (د) لا شيء مما ذكر
107	أحد الخدمات الإئتمانية التي تقدمها البنوك
	(أ) الايداع والسحب النقدي (ب) الإعتمادات المستندية (√)
	(ج) الشيكات ومعاملاتها (د) لا شيء مما ذكر
108	في حال كون غطاء خطاب الضمان كلياً
	(أ) يكون المصرف وكيلاً ، ويستحق أجراً على وكالته (√) (ب) يكون المصرف شريكاً ، ولا يستحق أجراً على وكالته
	(ج) لا يكون المصرف وكيلاً ، ويستحق أجراً على وكالته (د) لا شيء مما ذكر

109	المصدر لخطاب الضمان هو
	(أ) البنك الزراعي حسب طلب العميل (ب) البنك التجاري حسب طلب العميل (√)
	(ج) البنك الصناعي حسب طلب العميل (د) لا شيء مما ذكر
110	في حال كون غطاء خطاب الضمان جزئي أو كان الخطاب غير مغطى لعدم توفر السيولة لدى العميل
	(أ) لا يكون المصرف شريكاً ، ولا يستحق أجراً على وكالته
	(ب) يكون المصرف شريكاً لعميله في الصفقة التي هي محل خطاب الضمان بحسب الإتفاق (√)
	(ج) لا يكون المصرف شريكاً ، ويستحق أجراً على وكالته
111	..... هو الذي يرفقه المقاول بالعطاء المقدم منه في المناقصة أو المزايدة ويمثل نسبة معينة من قيمته لكي تطمئن الجهة طارحة المناقصة أو المزايدة إلى جدية العطاءات المقدمة وعدم تراجع مقدم العطاء إذا تغيرت الأسعار أو تبين له خطأ تقديره
	(أ) الضمان الإبتدائي (√) (ب) الضمان النهائي (ج) غطاء خطاب الضمان (د) لا شيء مما ذكر
112	من وظائف البنك المركزي
	(أ) سك وطباعة النقود (ب) صيرفي الحكومة ومستشارها المالي
	(ج) عمليات المقاصة (د) جميع ما ذكر (√)
113	إدارة غرفة المقاصة : تعني تسوية الحسابات والعمليات البنكية بين البنوك ، وتتم بالبنك
	(أ) الإلكتروني (ب) الإسلامي (ج) المرابحة للآمر بالشراء (د) المركزي (√)

114	يتم تسوية الحسابات بين البنوك بسبب عمليات المقاصة بواسطة حساب جاري يفتح لهذا الغرض لدى			
	(أ) الائتمان التجاري	(ب) الائتمان المصرفي	(ج) البنك المركزي (√)	(د) لا شيء مما ذكر
115	لا يمثل دور البنك المركزي			
	(أ) منح القروض للمشروعات (√)		(ب) الرقابة على البنوك	
	(ج) إدارة السياسة النقدية		(ج) إصدار النقود	
116	من عناصر السياسة الإئتمانية			
	(أ) المرونة والثبات (√)	(ب) التفرد	(ج) عدم التغيير	(د) جميع ما ذكر
117	يتغلب عامل الربحية على عامل السيولة ، في مجال التسهيلات الائتمانية والقروض متوسطة أو طويلة الأجل (صح			
118	الربحية تتمثل			
	(أ) بمعدل العائد (√)	(ب) بمعدل الأولوية	(ج) بمعدل الأمان	(د) لا شيء مما ذكر
119	المخاطر التي تتعرض لها جميع المنشآت بالسوق بصرف النظر عن خصائص المنشأة (من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية) هي			
	(أ) مخاطر خاصة	(ب) مخاطر غير منتظمة	(ج) مخاطر منتظمة (√)	(د) لا شيء مما ذكر
120	من العوامل الداخلية المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات المصرفية			
	(أ) تنظيم عملية التسعير (√)		(ب) التشريعات	
	(ج) طبيعة السوق والمنافسة		(د) المسؤولية الاجتماعية	
121	من أهداف التسعير المصرفي المرتبطة بالأرباح			
	(أ) تحقيق أكبر حصه سوقية من السوق المصرفي		(ب) المحافظه على الحصة السوقية للمصرف في السوق	
	(ج) تعظيم العائد على الإستثمار (√)		(د) لا شيء مما ذكر	
122	أحد الأساليب المحاسبية في تسعير الخدمات المصرفية			
	(أ) الأساليب المستندة لأرباح بيع الأصول الثابتة		(ب) الأساليب المستندة لارتفاع القروض الممنوحة للغير	
	(ج) الأساليب المستندة للتكلفة (√)		(د) لا شيء مما ذكر	
123	من أهداف التسعير المصرفي المرتبطة بالتعامل			
	(أ) تحقيق أكبر حصة سوقية من السوق المصرفي (√		(ب) تعظيم العائد على الإستثمار	
	(ج) تعظيم الأرباح		(د) جميع ما ذكر	

124	المخاطر التي تواجه منشأة معينة نتيجة لخصائص وظروف تلك المنشأة هي			
	(أ) مخاطر خاصة	(ب) مخاطر غير منتظمة (√)	(ج) مخاطر منتظمة	(د) لا شيء مما ذكر
125	أحد الأساليب المستندة لتحليل التعامل مع العميل لتسعير الخدمات المصرفية تحليل ربحية العميل (صح)			
126	يتم تحديد أرصدة النقدية لكل صندوق فرعي ومقارنته بالعدد الفعلي لفئات العملات في نهاية			
	(أ) كل أسبوع	(ب) كل يوم (√)	(ج) كل شهر	(د) كل سنة
127	يتم تقسيم الخزينة في البنك التجاري إلى			
	(أ) قسمين (√)	(ب) ثلاثة أقسام	(ج) أربعة أقسام	(د) خمسة أقسام
128	يتم دفع الأموال المترتبة على معاملات العملاء مثل دفع الشيكات وسحب الودائع ودفع القروض من قبل خزينة البنك الرئيسية (خطا) التصحيح \\ الخزينة الفرعية			
129	من مصادر تمويل البنك الداخلية			
	(أ) ودائع بإشعار		(ب) رأس المال المودع من حملة الأسهم (√)	
	(ج) ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)		(د) ودائع لأجل	
130	من مصادر تمويل البنك الخارجية			
	(أ) الأرباح المجتجزة		(ب) رأس المال المودع من حملة الأسهم	
	(ج) ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) (√)		(د) الإحتياطيات القانونية	
131	أهم سياسات إدارة المخاطر الإئتمانية ، سياسة إدارة			
	(أ) مخاطر البنية الأساسية		(ب) مخاطر الإئتمان للفرص الجديدة	
	(ج) المخاطر السيادية الإئتمانية		(د) جميع ما ذكر (√)	

132	من المبادئ الأساسية لتحقيق رقابة مصرفية فعالة			
	(أ) تحويل نسبة كبيرة من الملكية		(ب) كفاية رأس المال	
	(ج) التركزات الإئتمانية الكبيرة		(د) جميع ما ذكر (√)	
133	تتضمن الرقابة الإستراتيجية للمصرف			
	(أ) جانب الأداء والتنفيذ داخل المصرف		(ب) جانب بيئة المصرف الخارجية	
	(ج) جانب بيئة المصرف الداخلية		(د) جميع ما ذكر (√)	
134	من أسباب زيادة الإهتمام بالرقابة المصرفية			
	(أ) زيادة المنافسة	(ب) التوسع في تقديم الخدمات	(ج) زيادة التكلفة	(د) جميع ما ذكر (√)
135	جانب الأداء والتنفيذ داخل المصرف يعتبر أحد مضامين الرقابة الإستراتيجية (صح)			
136	من أسباب زيادة الإهتمام بالرقابة المصرفية			
	(أ) زيادة المنافسة		(ب) الحفاظ على رأس المال	
	(ج) الوقاية من المخاطر المحتملة		(د) جميع ما ذكر (√)	
137	..... هي إيصال تطرحه البنوك يثبت أن حامله قد أودع مبلغ معين لمدة محددة وبفائدة معلومة ، وهي محرمة شرعاً			
	(أ) شهادات الإيداع القابلة للتداول (√)		(ب) الأوراق التجارية	
	(ج) أذونات الخزانة		(د) لا شيء مما ذكر	
138	الأوراق التجارية من غير الممكن أن تباع للبنك بخصم (خطا)			
139	الأوراق التجارية من الممكن أن تُظّهر (تباع للبنك) بخصم (صح)			
140	تعد من أنواع الأوراق المالية			
	(أ) المرابحة والمشاركة		(ب) الإعتمادات المستندية	
	(ج) الأسهم والسندات (√)		(د) جميع ما ذكر	
141	مجموعة إستثمارات ، تسمى :			
	(أ) حساب	(ب) حقيبة إستثمارية (√)	(ج) تقرير سنوي	(د) لا شيء مما ذكر
142	لايمكن إبتكار وتطوير صيغ الإستثمار (خطا) التصحيح \\ يمكن إبتكار وتطوير صيغ الإستثمار			
143	الكفالة المصرفية هي تعهد بالدفع من قبل البنك إلى الجهة المستفيدة عند أول طلب بذلك بدفع مبلغ يمثل قيمة الكفالة شريطة عدم اعتراض المكفول (خطا)			
144	الكفالة المصرفية هي تعهد بالدفع من قبل البنك إلى الجهة المستفيدة عند أول طلب بذلك بدفع مبلغ يمثل قيمة الكفالة (صح)			
145	في عملية التصدير يقوم البنك المحلي بصفته بنك مراسل بتلقي خطاب إعتماد بنك أجنبي يمثل المستورد الأجنبي (خطا)			
146	تستثمر البنوك التقليدية الجانب الأهم من مواردها في منح القروض والتسهيلات (صح)			
147	تتناسب قدرة البنوك التجارية على توليد الإئتمان			
	(أ) عكسياً مع نسبة الإحتياطي القانوني ، وطردياً مع حجم الودائع الحقيقية ، وطردياً مع نسبة التسرب النقدي			
	(ب) طردياً مع نسبة الإحتياطي القانوني ، وعكسياً مع حجم الودائع الحقيقية ، وطردياً مع نسبة التسرب النقدي			
	(ج) عكسياً مع نسبة الإحتياطي القانوني ، وطردياً مع حجم الودائع الحقيقية ، وعكسياً مع نسبة التسرب النقدي (√)			
	(د) طردياً مع نسبة الإحتياطي القانوني ، وعكسياً مع حجم الودائع الحقيقية ، وعكسياً مع نسبة التسرب النقدي			
148	الودائع لأجل			
	(أ) لا علاقة لها بالمعروض النقدي		(ب) تعتبر جزءاً من المعروض النقدي (√)	
	(ج) لا تعتبر جزءاً من المعروض النقدي		(د) لا شيء مما ذكر	
149	ليس لها وجود خارجي إلا إذا تحولت لأوراق نقدية عند طلب سحبها بالشيكات مثلاً			
	(أ) النقود السلعية	(ب) النقود الورقية	(ج) النقود المصرفية (√)	(د) لا شيء مما ذكر
150	تعمل كوسيط بين رؤوس الأموال و مجالات الإستثمار			
	(أ) خطابات الضمان	(ب) البنوك (√)	(ج) السندات	(د) جميع ما ذكر

خامساً:

نماذج السنوات السابقة

أسئلة الاختبار الفصلي للانتساب المطور - مقرر مبادئ الاعمال المصرفية (صرف 101) – الفصل الدراسي الاول من العام الجامعي 1439/1438

س (1) الزيادة الاجمالية في الودائع عبارة عن:
أ. مضاعف الودائع ضرب الوديعة الاولية
ب. مضاعف الودائع قسمة الوديعة الأولية
ج. مضاعف الودائع ناقص الوديعة الأولية
د. مضاعف الودائع زائد الوديعة الأولية

س (2) من أكثر العمليات الاستثمارية انتشارا للبنك الإسلامي والتي يعرف بها الثمن ومقدار الربح الإضافي مقدما:
أ. مرابحة ج. السلم ب. مضاربة د. مشاركة

س (3) فرض ان البنوك لا تحتفظ باحتياطات زائدة وان اجمالي الاحتياطات تبلغ 1200ريال عند خفض شرط الاحتياطي من 12% الى 10%يحدث ما يلي للودائع المحررة:
أ. تنخفض من 1.200 ريال الى 1.000 ريال
ب. تنخفض من 12.000 ريال الى 10.000 ريال
ج. تزداد من 1.000 ريال الى 1.200 ريال
د. تزداد من 10.000 ريال الى 12.000 ريال

س (4) لا تتضمن الرقابة الاستراتيجية للمصرف
أ. جانب الاداء والتنفيذ داخل المصرف للمصرف
ب. جانب البيئة الداخلية للمصرف
ج. جانب البيئة الخارجية للمصرف
د. جانب بيئة الشركات المجاورة للمصرف

س(5)من وظائف البنك المركزي:
أ. اصدار العملة
ب. قبول الودائع تحت الطلب للأفراد والمؤسسات
ج. منح التسهيلات الائتمانية للمواطنين
د. قبول ودائع الاستثمار للأفراد والمؤسسات

س (6) تشمل النقود بمفهوم الواسع m2على:
أ. الودائع الجارية لدى البنوك التجارية فقط
ب. العملات المتداولة خارج المصارف والودائع الجارية والودائع الزمنية قصيرة الاجل لدى البنوك التجارية
ج. العملات المتداولة خارج المصارف فقط
د. الودائع الجارية والودائع الزمنية قصيرة الاجل لدى البنوك

س (7) يتم تحديد قيمة الاحتياطات النقدية القانونية التي تلتزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي:
أ. كنسبة من مجموع القروض التي قوم البنك التجاري بمنحها للغير
ب. كنسبة من مجموع الاستمارات للبنك التجاري في الأوراق المالية
ج. كنسبة من مجموع الودائع الجارية في ميزانية البنك المركزي
د. كنسبة من مجموع راس مال البنك المركزي

س (8) بيع موصوف بالذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد
أ. السلم ب. المرابحة للأمر بالشراء ج. المشاركة د. المضاربة

س (9) يتم تسوية الحسابات بين البنوك بسبب عمليات المقاصة بين البنوك مباشرة
أ. صح ب. خطأ

س (10) الوضع المالي للشركة طالبة منح الائتمان يعتبر أحد معايير الوصفية النوعية لتصنيف مخاطر الائتمان لدى المصارف
أ. صح ب. خطا

س (11) من وظائف البنك التجاري:
أ. اصدار العملة ب. الاشراف على البنوك التقليدية ج. صك وطباعة نقود د. تقديم خدمات مالية للجمهور

س (12) رصيد النقدية في نهاية اليوم تساوي:
أ. العهدة المستلمة في اول اليوم تقسيم مجموع النقدية (النقدية)
ب. العهدة المستلمة في اول اليوم طرح مجموع النقدية (المدفوعة)
ج. العهدة المستلمة في اول اليوم ضرب مجموع النقدية (المدفوعة)
د. العهدة المستلمة في اول اليوم جمع مجموع النقدية (المدفوعة)

س (13) لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ 10الاف ريال وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 20% فإن البنك يستطيع التصرف ب:
أ.8000ريال ب. 800 ريال ج. 80 ريال د.7000ريال

س (14) المخاطر التي تواجه منشاة معينة نتيجة لخصائص وظروف تلك المنشاة هي مخاطر:
أ. منتظمة ب. غير منتظمة ج. مخصصة د. عامة

س (15) لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ 10الاف ريال وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 20% فإن الوديعة تساوي:
أ. 30000 ريال ب. 2000ريال ج. 40000 ريال د.5000 ريال

س (16) من أسباب زيادة الاهتمام بالرقابة المصرفية:
أ. التوسع في تقديم الخدمات ب. عدم زيادة التكلفة ج. عدم زيادة المنافسة د. عدم التوسع في تقديم الخدمات

س (17) في الاعتمادات المستندية تمويلا ذاتيا من العميل:
أ. يكون المصرف وكيلا ويستحق اجر على وكالته ب. يكون المصرف مشرفا ولا يستحق اجر على وكالته
ج. يكون المصرف شريكا د. يكون المصرف وكيلا ولا يستحق اجر على وكالته

س (18) ما يهم المصارف كمقرضين بالدرجة الأساس من نتائج التحليل المالي الوصول الى:
أ. انخفاض تكاليف مبيعات المنشأة طالبة التمويل ج. ارتفاع بيع المنشأة طالبة التمويل
ب. زيادة حجم المبيعات للمنشأة طالبة التمويل د. قدرة المنشأة طالبة التمويل على الوفاء بالتزاماتها

س (19) تستثمر البنوك التقليدية الجانب الأهم من مواردها في منح القروض والتسهيلات
أ. صحيح ب. خطأ

س (20) الاستصناع هو:
أ. العقد المناسب لتمويل مشاريع البنى التحتية
ب. شراكة في الربح بين البنك وعميل او أكثر من الافراد ويكون البنك هو رب المال
ج. شراكة في الربح بين البنك وعميل او أكثر من الافراد ويكون البنك هو صاحب المال
د. بيع موصوف بالذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد

س (21) مضاعف الودائع يساوي خمسة اضعاف الودائع:
أ. إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي 2 %
ب. إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي 4%
ج. إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي 6 %
د. إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي 20 %

س (22) أحد الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية ان البنوك الإسلامية تعتمد على:
أ. المال كعنصر انتاجي ب. الربح المضمون في سعر الفائدة الثابت
ج. الفوائد الربوية د. العمل كعنصر انتاجي

س (23) ..... هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع او بقبول كمبيالات مسحوبه عليه في حدود مبلغ معين ولغاية اجل محدود.
أ. السند الإذني ب. الشيك ج. الاعتماد المستندي د. السند لأمر

س (24) أحد الأشياء التالية يعتبر من وظائف البنوك الزراعية
أ. بيع وشراء الأوراق المالية ب. قبول ودائع الافراد والمؤسسات ج. تقديم قروض للمزارعين د. توليد النقود

س (25) مجموعة استثمارات تسمى:
أ. مستندا ب. محفظة استثمارية ج. تقرير سنوي د. حسابا

س (26) الربحية تتمثل بمعدل؟
أ. العائد ب. الاولوية ج. الأمان د. الثانوية

س (27) توليد الودائع يقصد به؟
أ. التخفيف من حجم الودائع
ب. ان يتمكن البنك من زيادة حجم ودائعه بالاعتماد على الودائع الاصلية المتوفرة لديه
ج. التخفيف من العائد على الودائع د. التخفيف من سيولة الودائع

س (28) الاحتياط النقدي هو الاحتياط الذي يفرضه قانون البنك المركزي على البنوك ويحتسب؟
أ. كنسبة من الأرباح ويودع لدى البنك المركزي لحماية أموال المودعين
ب. كنسبة من اجمالي القروض ويودع لدى البنك المركزي لحماية أموال المقرضين
ج. كنسبة من رأس المال ويودع لدى البنك المركزي لحماية أموال المودعين
د. كنسبة من اجمالي الودائع ويودع عند البنك المركزي لحماية أموال المودعين

س (29) أحد الأشياء التي لا تعتبر من وظائف البنوك التجارية؟
أ. اصدار النقود الورقية ب. توليد النقود والائتمان ج. قبول ودائع الافراد والمؤسسات د. بيع وشراء الأوراق المالية

س (30) بالنسبة لحجم النقود m1 في الاقتصاد يشمل:
أ. الاستثمار في الأوراق المالية فقط ب. الاستثمار الصناعي
ج. النقد المتداول خارج البنوك (عملات نقدية، ورقية، معدنية) بالإضافة الى ودائع تحت الطلب (حسابات جارية)
د. النقد المتداول خارج البنوك (عملات نقدية، ورقية، معدنية) بالإضافة الى ودائع تحت الطلب (حسابات جارية) والودائع الزمنية والادخارية

س (31) في حالة التغطية الجزئية للاعتمادات المستندية يتمثل دور المصرفية بـ:
أ. دراسة وتقويم الظروف الاقتصادية للاعتماد الذي ينتمي اليه المنشاة
ب. قيامه باستكمال سداد قيمة الاعتماد
ج. دراسة وتقويم الوضع المالي للجهات المالية التي تحصل منها المنشأة على الاعتماد
د. دراسة وتقويم الوضع الإداري للجهات لمالية التي تحصل منها للمنشأة على الاعتماد

س (32) طريقة Cs5 كأحد طرق معايير منح الائتمان تشمل دراسة؟
أ. الشخصية، الفترة راس المال، الظروف المحيطة، الضمان
ب. التاريخ الافتراضي للمقترض، السيولة، النشاط، الربحية، التوقع
ج. الشخص، المنتج، الدفع، الظروف المحيطة، الضمان
د. الشخصية، القدرة، المنتج، الظروف المحيطة، التوقع

س (33) ظهور شكل جديد للنقود يرتبط بفكرة الدين والالتزام على البنوك يعرف باسم النقود:
أ. ورقية ب. سلعية ج. سلعية د. معدنية

س (34) طريقة التحليل المالي كأحد طرق معايير منح الائتمان تشمل دراسة:
أ. الشخصية، الفرد، راس المال، الظروف المحيطة والضمان
ب. الميزانية، قائمة الأرباح والخسائر، قائمة التدفق النقدي، النسب المالية
ج. الشخص، المنتج، الدفع، الحماية
د. التاريخ الافتراضي للمقترض، السيولة، النشاط، الربحية

س (35) أحد أنواع النقود:
أ. التجارية ب. العقارية ج. السلعية د. المعنوية

س (36) أحد وظائف النقود انها:
أ. مخزن للقيمة ب. مخزن للتحفظ ج. مخزن للتضارب د. مخزن للتوازن

س (37) قبول الودائع يعتبر احدى اهم الوظائف:
أ. بنوك التنمية العقارية ب. البنوك الزراعية ج. البنوك التجارية د. البنوك الصناعية

س (38) اهم اساسيات المخاطر الائتمانية سياسة إدارة المخاطر
أ. العقارية ب. السيادية ج. الزراعية د. الصناعية

س (39) في حال كون غطاء خطاب الضمان جزئيا او كان الخطاب عير مغطى، لعدم توفر السيولة لدى العميل:
أ. يكون المصرف شريكا لعميله في الصفقة التي تحل محل خطاب الضمان بحسب الاتفاق
ب. لا يكون المصرف شريكا، ولا يستحق اجرا على وكالته
ج. لا يكون المصرف شريكا، ويستحق اجرا على وكالته
د. يكون المصرف مشرفا ولا يستحق اجرا على اشرافه

س (40) ..... شراكة في الربح بين البنك وعميل او أكثر من الافراد او الشخصيات الاعتبارية ويكون البنك فيها هو رب المال:
أ. الاستصناع ب. المرابحة ج. المضاربة د. السلم

أسئلة الاختبار الفصلي للانتساب المطور - مقرر مبادئ الاعمال المصرفية (صرف – 101) – الفصل الصيفي من العام الجامعي 1437/1438 هـ

س (1) النقود هي:
أ. كل شيء يلقي قبولا عاما كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حال يكون
ب. وسيط للتبادل غير انها ليست مخزنا للقيمة
ج. وسيط للتبادل غير انها لا تتمتع بقبول عام

س (2) M2 بالنسبة لحجم النقود في الاقتصاد؟
أ. يشمل النقد المتداول خارج البنك (عملات نقدية ورقية ومعدنية) بالإضافة الى ودائع تحت الطلب (حسابات جارية) والودائع الزمنية والادخارية.
ب. يشمل الاهتمام بالعنصر البشري فقط.
ج. يشمل الاستثمار المستقل فقط.

س (3) السيولة والأمان كأحد الاستراتيجيات الملائمة للاستثمار يتوقفان على:
أ. معدل العائد ب. معدل الاولوية ج. مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة

س (4) ان الخاصية الأساسية لأي بنك تجاري هي قبوله لودائع القابلة للسحب عند الطلب
أ. صحيح ب. خطا

س (5) مضاعف الودائع عبارة عن:
أ. نسبة الاحتياطي ÷ 1 ب. 1 ÷ الاحتياطي القانوني ج. الأصول المتداولة ÷ الاصول الثابتة

س (6) لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ 10الاف ريال وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 10%فإن عليه ان يحتفظ بـ:
أ. 2000 ريال ب. 100 ريال ج. 1000 ريال

س (7) إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي 20% فإن مضاعف الودائع يساوي:
أ. ثلاثة اضعاف الودائع ب. ستة اضعاف الودائع ج. أربعة اضعاف الودائع د. خمسة اضعاف الودائع

س (8) لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ 10الاف ريال وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 20% فان مقدار التوسع في الودائع يساوي:
أ. 7000 الاف ب. 8000 الاف ج. 9000 الاف د. لا شيء مما ذكر

س (9) أحد اهداف المصارف الإسلامية الخاصة بالمتعاملين
أ. توفير الأمان للعاملين
ب. جذب الودائع وتنميتها
ج. مشاركة المستثمرين في الربح والخسارة
د. توفير الأمان للمودعين وجذب الودائع وتنميتها ومشاركة المستثمرين في الربح والخسارة

س (10) المعيار الذي يفصل بين العمولة كأجر وأنها ليست ربا هو:
أ. تحديد مبلغ العمولة بشكل سلبي ب. تحديد مبلغ العمولة بشكل كسر عشري
ج. عدم تحديد مبلغ العمولة الا بعد اتمام العملية د. لا شيء مما ذكر

س (11) البنوك ..... هي التي تأتي على رأس الجهاز المصرفي وتقوم بإصدار النقود.
أ. الالكترونية ب. المركزية ج. المتخصصة

س (12) عقد بيع السلم في البنوك الإسلامية عبارة عن:
أ. بيع ما ليس معلوم ب. بيع اجل بعاجل ج. البيع بموسم الزراعة

س (13) يتم تحديد قيمة الاحتياطات النقدية القانونية التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كنسبة من:
أ. مجموع استثمارات البنك التجاري في الأوراق المالية
ب. مجموع راس مال بنك التجاري
ج. مجموع القروض التي يقوم البنك التجاري بمنحها للغير
د. مجموع الودائع الجارية في ميزانية البنك التجاري

س (14) يمكن للبنك التجاري ان يشارك في عملية اصدار للأوراق المالية خدمة للشركات المساهمة تحت التأسيس
أ. صحيح ب. خطأ

س (15) ..... عبارة عن حساب دائن يعطي للمتعامل مع المصرف الحق في الإيداع به او السحب منه في أي وقت يشاء نقدا او بشيكات او بإيصالات سحب نقدية على شباك الصرف او من الصراف الالي.
أ. حسابات الكمبيالات ب. حسابات اذون الخزانة ج. الحسابات الجارية

س (16) أحد المعايير الكمية لتصنيف مخاطر الائتمان لدى المصارف
أ. التدفق النقدي /المركز التنافسي ب. المركز التنافسي/الصناعة التي تعمل فيها الشركة
ج. الأداء التشغيلي/المركز التنافسي د. حقوق ملكية/التزامات خارجية

س (17) طريقة التجربة السابقة كأحد طرق معايير الائتمان تشمل دراسة
أ. ظروف محيطة ضمان
ب. التاريخ الافتراضي للمقترض والأداء الائتماني للمقترض
ج. الشخص، المقابلة

س (18) يتم تحديد ارصدة النقدية لكل صندوق فرعي ومقارنته بالعدد الفعلي لفئات العملات في نهاية؟
أ. كل يوم ب. كل اسبوع ج. كل شهر

س (19) حقوق الملكية لدى المصرف تتمثل في:
أ. راس المال المدفوع، ودائع الاجل
ب. راس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة
ج. راس المال المدفوع، ودائع تحت الطلب

س (20) في حال كون غطاء خطاب الضمان كليا:
أ. يكون المصرف وكيلا ويستحق اجرا على وكالته
ب. يكون المصرف شريكا ولا يستحق اجرا على وكالته
ج. لا يكون المصرف وكيلا ولا يستحق اجر على وكالته

س (21) المخاطر التي تتعرض لها جميع المنشآت في السوق بصرف النظر عن خصائص المنشأة (من حيث النوع او الحجم او هيكل الملكية)؟
أ. مخاطر خاصة ب. مخاطر منتظمة ج. مخاطر غير منتظمة

س (22) من مصادر تمويل البنك الخارجية؟
أ. الأرباح المحتجزة
ب. الاحتياطات القانونية
ج. راس المال المودع من حملة الاسهم
د. ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)

س (23) أحد أنواع العقود؟
أ. النقود المعنوية ب. النقود البلاستيكية ج. النقود السلعية

س (24) الربحية تتمثل؟
أ. بمعدل الامان ب. بمعدل العائد ج. بمعدل الاولوية

س (25) قبول الودائع تعتبر احدى اهم وظائف
أ. البنوك الصناعية ب. البنوك الزراعية ج. بنوك التنمية العقارية د. لا شيء مما ذكر

س (26) ظهور شكل جديد للنقود يرتبط بفكرة الدين والالتزام على البنوك يعرف باسم النقود:
أ. الورقية ب. المعدنية ج. الائتمانية

س (27) من أكثر العمليات الاستثمارية انتشارا للبنك الإسلامي والتي يعرف بها الثمن ومقدار الربح الإضافي مقدما؟
أ. السلم ب. المشاركة ج. المرابحة

س (28) تستثمر البنوك التقليدية الجانب الأهم من مواردها في منح القروض والتسهيلات
أ. صحيح ب. خطأ

س (29) من وظائف البنك الزراعي؟
أ. قبول الودائع ب. الاشراف على البنك المركزي ج. تقديم العروض

س (30) طريقة 5Cs كأحد طرق معايير منح الائتمان تشمل دراسة؟
أ. التاريخ الافتراضي للمقترض، السيولة، النشاط، الربحية، التوقع
ب. الشخصية، القدرة، راس المال، الظروف المحيطة، الضمان
ج. الشخص، المنتج، الدفع، الظروف المحيطة، الضمان

س (31) بيع موصوف بالذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد؟
أ. بيع السلم ب. المرابحة للآمر بالشراء ج. المضاربة

س (32) الاحتياطي النقدي هو الاحتياطي الذي يفرضه قانون البنك المركزي على البنوك ويحتسب:
أ. كنسبة من اجمالي القروض ويودع لدى البنك المركزي لحماية أموال المقترضين
ب. كنسبة من الأرباح ويودع لدى البنك المركزي لحماية أموال المودعين
ج. كنسبة من اجمالي الودائع ويودع لدى البنك المركزي لحماية أموال المودعين

س (33) ما يهم المصارف كمقرضين بالدرجة الأساس من نتائج التحليل المالي لوصول الى:
أ. ارتفاع أسعار بيع المنشأة طالبة التمويل
ب. انخفاض تكاليف مبيعات المنشأة طالبة التمويل
ج. قدرة المنشأة طالبة التمويل على الوفاء بالتزامها
د. زيادة حجم مبيعات المنشأة طابة التمويل

س (34) في الاعتمادات المستندية الممولة تكويلا ذاتيا من العميل:
أ. يكون المصرف وكيلا ويستحق اجرا على وكالته
ب. يكون المصرف وكيلا ولا يستحق اجرا على وكالته
ج. لا يكون المصرف وكيلا ويستحق اجرا على وكالته

س (35) في حال كون غطاء خطاب الضمان جزئيا او كان الخطاب غير مغطى لعدم توفر السيولة لدى العميل؟
أ. يكون المصرف شريكا لعميله في الصفقة التي هي محل خطاب الضمان بحسب الاتفاق
ب. لا يكون المصرف شريكا ولا يستحق اجرا على وكالته
ج. لا يكون المصرف شريكا ويستحق اجرا على وكالته

س (36) لا تعتبر من وظائف البنوك التجارية؟
أ. بيع وشراء الأوراق المالية ب. توليد النقود ج. قبول ودائع الافراد والمؤسسات د. اصدار النقود الورقية

س (37) رصيد النقدية في نهاية اليوم =
أ. العهدة المستلمة في اول اليوم ضرب مجموع النقدية الصادرة (المدفوعة)
ب. العهدة المستلمة في اول اليوم تقسيم مجموع النقدية الصادرة(المدفوعة)
ج. العهدة المستلمة في اول اليوم زائد مجموع النقدية الصادرة(المدفوعة)
د. العهدة المستلمة في اول اليوم ناقص مجموع النقدية الصادرة(المدفوعة)

س (38) الاستصناع هو:
أ. شراكة في الربح بين البنك والعميل او أكثر من الافراد او الشخصيات الاعتبارية ويكون البنك فيها رب المال
ب. العقد المناسب لتمويل مشاريع البنى التحتية
ج. بيع موصوف بالذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد
د. لا شيء مما ذكر

س (39) مجموعة استثمارات تسمى:
أ. محفظة استثمارية ب. تقرير سنوي ج. حساب د. لا شيء مما ذكر

س (40) بيان حركة السحب والايداع والرصيد خلال فترة محددة تسمى:
أ. خزائن مدينة ب. مصاريف بنكية ج. كشف حساب د. لا شيء مما ذكر

أسئلة الاختبار الفصلي للانتساب المطور - مقرر مبادئ الأعمال المصرفية (صرف 101) – الفصل الدراسي الاول من العام الجامعي 1437/1438 هـ

س1 النقود السلعية تعتبر:
أ. ثاني أنواع النقود ظهورا ب. ليست من أنواع النقود ج. أول أنواع النقود ظهوراً د. لا شيء مما ذكر

س2 نظام المقايضة عبارة عن
أ. الحصول على سلعة مقابل مبلغ من المال
ب. الحصول على سلعة مقابل سلعة آخري، وليس نظير مبلغ مالي
ج. الحصول على مبلغ مقابل مبلغ أعلى من المال نظير إقراض
د. لا شيء مما ذكر

س3 أحد خصائص النقود:
أ. الثبات النسبي ب. عدم تغيير العملة ج. عدم مركزيتها د. لا شيء مما ذكر

س4 الربحية تتمثل ب:
أ. معدل العائد ب. معدل الأمان ج. معدل الأولوية د. لا شيء مما ذكر

س5 أحد وظائف النقود
أ. التحفظ ب. وسيط للتبادل ج. التوازن د. جميع ما ذكر

س6 الودائع لأجل:
أ. لا علاقة لها بالمعروض النقدي ب. لا تعتبر جزءا من المعروض النقدي
ج. تعتبر جزءا من المعروض النقدي د. لا شيء مما ذكر

س7 إن الخاصية الأساسية لأي بنك تجاري هي قبوله للودائع القابلة للسحب عند الطلب، وتعرف عند رجال الاقتصاد ببنوك الودائع.
أ. صح ب. خطأ

س8 البنوك التجارية تتعامل ب:
أ. الائتمان ب. الاشراف على البنك المركزي ج. الاشراف على البنوك الأخرى د. الاشراف على اعمال الدولة

س9 توليد الودائع يقصد به:
أ. يتمكن البنك من زيادة حجم ودائعه بالاعتماد على الودائع الأصلية المتوفرة لديه
ب. يقصد بها التخفيف من ودائع الموارد الاقتصادية
ج. يقصد بها التخفيف من سيولة الودائع
د. لا شيء مماذر

س10 الودائع المشتقة (الجديدة) عبارة عن:
أ. الزيادة الإجمالية في الودائع – الوديعة الأولية ب. الزيادة الإجمالية في الودائع ÷ الوديعة الأولية
ج. الزيادة الإجمالية في الودائع × الوديعة الأولية د. لا شيء مما ذكر

س11 لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ (10 آلاف ريال) وكانت نسبة الاحتياطي القانوني (20 %):
أ. 1000 ريال ب. 2000 ريال ج. 200 ريال د.100 ريال

س12 إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي 20 % فإن مضاعف الودائع يساوي:
أ. ثلاثة اضعاف الودائع ب. خمسة اضعاف الودائع ج. اربعة اضعاف الودائع د. لا شيء مما ذكر

س13 لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ (10 آلاف ريال) وكانت نسبة الاحتياطي القانوني (20 %) فإن مقدار التوسع في الودائع يساوي
أ. 2000 ريال ب. 1000 ريال ج. 5000 ريال د. لا شيء مما ذكر

س14 المعيار الذي يفصل بين العمولة كأجر وأنها ليست ربا هو:
أ. تحديد مبلغ العمولة بشكل قطعي وليس نسبي ب. تحديد مبلغ العمولة بشكل نسبي
ج. حيد مبلغ العمولة بشكل نسبي وليس قطعي د. لا شيء مما ذكر

س15 البنوك ..... هي التي تأتي على رأس الجهاز المصرفي وتقوم بإصدار النقود
أ. المتخصصة ب. الشاملة ج. الالكترونية د. المركزية

س16 كل ما يأتي يمثل دور البنك المركزي عدا؟
أ. اصدار النقود ب. مراقبة البنوك ج. منح القروض للمشروعات د. إدارة السياسة النقدية

س17 يعتبر عقد بيع السلم في البنوك الإسلامية عبارة عن:
أ. البيع بموسم الزراعة فقط ب. بيع اجل بعاجل ج. بيع ما ليس معلوما د. لا شيء مما ذكر

س18 يتم تسوية الحسابات بين البنوك بسبب عمليات المقاصة بواسطة حساب جاري يفتح لهذا الغرض لدى:
أ. البنك المركزي ب. البنك التجاري ج. الائتمان التجاري د. الائتمان المصرفي

س19 يتم تحديد الأرصدة النقدية لكل صندوق فرعي ومقارنته بالعدد الفعلي لفئات العملات بنهاية:
أ. كل يومين ب. كل يوم ج. كل أسبوعين د. كل شهرين

س20 لا يعتبر من وظائف البنوك التجارية:
أ. بيع وشراء الأوراق المالية ب. قبول ودائع الافراد والمؤسسات ج. اصدار النقود التجارية د. توليد النقود والائتمان

س21 يقصد بنسبة الاحتياطي القانوني:
أ. النسبة من اجمال الودائع التي يحتفظ بها البنك المركزي لدى البنوك التجارية
ب. النسبة من اجمال الودائع التي يحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي
ج. الاحتياطي الذي يحتفظ به الوسطاء الماليون كنسبة من أموال وحدات العجز
د. نسبة احتياطي راس المال التي تحتفظ بها البنوك التجارية لمواجهة الحالات الطارئة.

س22 من وظائف البنك المركزي:
أ. اصدار العملة ب. اجراء المقاصة ج. بنك الحكومة د. جميع ما ذكر

س23 طريقة 5Cs كأحد طرق معايير منح الائتمان تشمل دراسة:
أ. الشخصية، القدرة، راس المال، الظروف المحيطة، الضمان
ب. الشخص، المنتج، الدفع، الظروف المحيطة، الضمان
ج. التاريخ الافتراضي للمقترض، السيولة، النشاط، الربحية، التوقع
د. جميع ما ذكر

س24 طريقة التجربة السابقة كادح طرق معايير منح الائتمان تشمل دراسة:
أ. الظروف المحيطة، الضمان
ب. التاريخ الافتراضي للمقترض، الأداء الائتماني للمقترض
ج. الشخص، المقابلة
د. لا شيء مما ذكر

س25 شراكة في الربح بين البنك وعميل او أكثر من الافراد او الشخصيات الاعتبارية ويكون البنك فيها هو رب المال:
أ. المرابحة ب. المضاربة ج. المشاركة د. الاستصناع

س26 حقوق الملكية لدى المصرف تتمثل في:
أ. راس المال المدفوع، والاحتياطات، والارباح المحتجزة
ب. راس المال المدفوع، وودائع الاجل، والارباح المحتجزة
ج. راس المال المدفوع، وودائع تحت الطلب، والارباح المحتجزة
د. لا شيء مما ذكر

س27 أهم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية؟
أ. سياسات إدارة المخاطر السياسية للائتمان ب. سياسات إدارة المخاطر البنية الأساسية
ج. سياسات إدارة المخاطر الائتمان الفرص الجديدة د. جميع ما ذكر

س28 ما يهم المصارف كمقرضين بالدرجة الأساس من نتائج التحليل المالي معرفة:
أ. ارتفاع أسعار بيع المنشأة طالبة التمويل
ب. انخفاض تكاليف مبيعات المنشأة طالبة التمويل
ج. قدرة المنشأة طالبة التمويل على الوفاء بالتزاماتها
د. زيادة حجم المنشأة طالبة التمويل

س29 في حال التغطية الكاملة للاعتمادات المستندية يتمثل دور المصرف بـ؟؟
أ. فتح الاعتماد لدى المراسل وسداد قيمة الاعتماد
ب. دراسة وتقويم الوضع المالي للجهات المالية التي تحصل منها المنشأة على الاعتماد
ج. دراسة وتقويم الظروف الاقتصادية للاعتماد الذي تنتمي إليه المنشأة

س30 في الاعتمادات المستندية الممولة تمويلاً ذاتياً من العميل:
أ. يكون المصرف وكيلاً ويستحق أجراً على وكالته
ب. يكون المصرف وكيلاً ولا يستحق أجراً على وكالته
ج. لا يكون المصرف وكيلاً ويستحق أجراً على وكالته د. لا شيء مما ذكر

س31 في حال كون غطاء خطاب الضمان جزئي أو كان الخطاب غير مغطى لعدم توفر السيولة لدى العميل
أ. لا يكون المصرف شريكاً، ولا يستحق أجراً على وكالته
ب. يكون المصرف شريكاً لعميله في الصفقة التي هي محل خطاب الضمان بحسب الاتفاق
ج. لا يكون المصرف شريكاً، ويستحق أجراً على وكالته

س32 أحد الخدمات الائتمانية التي تقدمها البنوك:
أ. الايداع والسحب النقدي ب. الشيكات ومعاملاتها ج. الاعتمادات المستندية د. لا شيء مما ذكر

س33 من أهداف التسعير المصرفي المرتبطة بالأرباح:
أ. تحقيق أكبر حصة سوقية من السوق المصرفي ب. تعظيم العائد على الاستثمار
ج. المحافظة على الحصة السوقية للمصرف في السوق د. لا شيء مما ذكر

س34 أحد الأساليب المحاسبية في تسعير الخدمات المصرفية:
أ. الأساليب المستندة لأرباح بيع الأصول الثابتة ب. الأساليب المستندة للتكلفة
ج. الأساليب المستندة لارتفاع القروض الممنوحة للغير د. لا شيء مما ذكر

س35 من العوامل الداخلية المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات المصرفية:
أ. تنظيم عملية التسعير ب. طبيعة السوق والمنافسة
ج. المسؤولية الاجتماعية د. التشريعات

س36 يتم تقسيم الخزينة في البنك التجاري إلى:
أ. ثلاث اقسام ب. قسمين ج. خمسة د. أربعة

س37 من صعوبات نظام المقايضة:
أ. صعوبة التوافق المزدوج للرغبات ب. عدم قابلية السلع للتجزئة
ج. صعوبة وجود مقياس موحد للقيم د. جميع ما ذكر

س38 طريقة 5Psكأحد طرق معايير منح الائتمان، تشمل دراسة:
أ. الشخص، المنتج، الظروف المحيطة، الضمان
ب. السيولة، النشاط، الربحية، التوقع
ج. الشخص، المنتج، الدفع، الحماية، المقابلة
د. لا شيء مما ذكر

س39 يعرف بان البنك يقوم فيه بشراء الأصول القابلة للتأجير وتأجيرها لجهات أخرى لتشغيلها او الانتفاع بها لمدة محددة وبإيجار يتفق عليه تبقى ملكية هذه الأصول بعد انتهاء مدة الايجار للبنك ويستطيع تأجيرها مرة أخرى وأخرى:
أ. التأجير التشغيلي ب. التأجير التمويلي ج. التأجير التمليكي د. التأجير الترغيبي

س40 المخاطر التي تتعرض لها جميع المنشآت بالسوق بصرف النظر عن خصائص المنشأة (من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية) هي؟؟
أ. مخاطر غير منتظمة ب. مخاطر خاصة ج. مخاطر منتظمة د. لا شيء مما ذكر

أسئلة الاختبار الفصلي للانتساب المطور - مقرر مبادئ الأعمال المصرفية (صرف 101) – الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1437/1438 هـ

س1 من أسباب زيادة الاهتمام بالرقابة المصرفية؟
أ. زيادة المنافسة ب. زيادة التكلفة ج. التوسع في تقديم الخدمات د. الخيارات كل صحيحة

س2 نظام المقابضة عبارة عن:
أ. الحصول على مبلغ مقابل اعلى من المال نظير اقراضه
ب. الحصول على سلعة مقابل مبلغ من المال
ج. الحصول على سلعة مقابل سلعة أخرى وليس نظير مبلغ من المال

س3 أحد الخدمات الائتمانية التي تقدمها البنوك:
أ. اصدار واستقبال الحوالات ب. اعتمادات مستنديه ج. الإيداع والسحب النقدي د. الشركات ومعاملاتها

س4 لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ 10 الاف ريال وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 10 % فان عليه ان يحتفظ ب:
أ. 200ريال ب. 1000 ريال ج. 8000 ريال د. لا يوجد خيار صحيح

س5 في حالة التغطية الكاملة للاعتمادات المستندية يتمثل دور المصرف ب:
أ. دراسة وتقويم الوضع المالي للجهات المالية التي تحصل منها المنشأة على الاعتماد
ب. فتح الاعتماد لدى المراسل وسداد قيمة الاعتماد
ج. دراسة وتقويم الظروف الاقتصادية للاعتماد الذي تنتمي اليه المنشأة
د. لا يوجد خيار صحيح

س6 الوضع المالي للشركة طالبة الائتمان يعتبر أحد معايير الوصفية (النوعية) لتصنيف مخاطر الائتمان لدى المصارف:
أ. صحيح ب. خطأ

س7 الزيادة الاجمالية في الودائع عبارة عن:
أ. مضاعفة الودائع الوديعة ÷ الأولية (المبلغ الأساسي)
ب. مضاعفة الودائع + الوديعة الأولية (المبلغ الأساسي)
ج. مضاعفة الودائع × الوديعة الأولية (المبلغ الأساسي)
. كل الخيارات صحيحة

س8 M1 بالنسبة لحجم النقود في الاقتصاد
أ. يشمل النقد المتداول خارج البنك (عملات نقدية ورقية ومعدنية) بالإضافة الى ودائع تحت الطلب (حسابات جارية).
ب. يشمل النقد المتداول خارج البنك (عملات نقدية ورقية ومعدنية) بالإضافة الى ودائع تحت الطلب (حسابات جارية) والودائع الزمنية والادخارية طويلة الاجل
ج. يشمل الاستثمار في الأوراق المالية فقط
د. لا يوجد خيار صحيح

س9 يتم تسوية الحسابات بين البنوك بسبب عمليات المقاصة بواسطة حساب جاري يفتح لهذا الغرض لدى:
أ. الائتمان التجاري ب. البنك المركزي ج. الائتمان المصرفي د. البنك المصرفي

س10 أحد الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية: أن البنوك الإسلامية تعتمد على:
أ. الربح المضمون في سعر الفائدة الثابت ب. لا يوجد خيار صحيح
ج. العمل كعنصر انتاجي د. المال كعنصر إنتاجي

س11 يقوم المصرف التجاري بخصم الأوراق التجارية التي تتضمن الائتمان بالإضافة الى خدمة التحصيل.
أ. صحيح ب. خطا

س12 أحد وظائف النقود؟
أ. وسيلة تبادل ب. التوازن ج. التحفظ د. لا يوجد خيار صحيح

س13 هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول الكمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية اجل محدود:
أ. السند الامر ب. الاعتماد المستندي ج. الشيك د. السند الإذني

س14 ..... هي إيصال تطرحه البنوك يثبت ان حامله قد أودع مبلغا معينا لمدة محددة ولفائدة معلومة:
أ. اذون الخزانة ب. الأوراق التجارية
ج. شهادات الإيداع القابلة للتداول د. لا يوجد خيار صحيح

س15 يتم تخزين الخزينة في البنك التجاري الى:
أ. قسمين ب. ثلاثة اقسام ج. أربعة اقسام د. خمسة اقسام

س16 البنوك التجارية تتعامل:
أ. بالأشراف على البنوك الأخرى ب. بالائتمان ج. لا يوجد خيار صحصح د. بالأشراف على البنك المركزي

س17 طريقة LAAPكأحد معايير منح الائتمان تشمل دراسة:
أ. الشخص، المنتج، الدفع، الظروف المحيطة، الضمان
ب. السيولة، الربحية، التوقع
ج. لا يوجد خيار صحيح
د. الشخص، المنتج، الدفع، الحماية

س18الودائع لأجل:
أ. تعتبر جزءا من المعروض النقدي ب. لا تعتبر جزءا من المعروض النقدي
ج. لا علاقة لها بالمعروض النقدي د. لا يوجد خيار صحيح

س19 شراكة في الربح بين البنك والعميل أو أكثر من الافراد او الشخصيات الاعتبارية ويكون البنك فيها هو رب المال:
أ. الاستصناع ب. الاجارة ج. المرابحة د. المضاربة

س20 المعيار الذي يفصل بين العمولة كأجر وأنها ليست ربا هو:
أ. تحديد مبلغ العمولة بشكل قطعي وليس نسبي ب. تحديد مبلغ العمولة بشكل كسر عشري
ج. تحديد مبلغ العمولة بشكل نسبي وليس قطعي د. لا يوجد خيار صحيح

س21 وظائف البنك المركزي:
أ. قبول الودائع بكافة أنواعها ب. منح التسهيلات الائتمانية للمواطنين
ج. إجراء عمليات المقاصة د. لا يوجد خيار صحيح

س22 تشتمل النقود بمفهوم الواسع M3 على:
أ. M2 فقط ب. كل الخيارات صحيحة ج. M1 د. اشباه النقود فقط

س23 العقد المناسب لتمويل مشاريع البنى التحتية:
أ. الاستصناع ب. المرابحة للأمر بالشراء ج. السلم د. لا يوجد خيار صحيح

س24 تشتمل النقود بمفهوم الواسع M3 على:
أ. العملات المتداولة خارج المصرف
ب. كل الخيارات صحيحة
ج. الودائع الجارية لدى البنوك التجارية والشيكات السياحية
د. الودائع الزمنية قصيرة الاجل لدى البنوك التجارية

س25 الودائع المشتقة (الجديدة) عبارة عن:
أ. لا يوجد خيار صحيح
ب. الزيادة الاجمالية في الودائع + الوديعة الأولية
ج. الزيادة الاجمالية في الودائع ÷ الوديعة الأولية
د. الزيادة الاجمالية في الودائع × الوديعة الأولية

س26 من وظائف النقود:
أ. خزن للقيمة ب. كل الخيارات صحيحة ج. مقياس للقيمة د. وسيط للتبادل

س27 مضاعف الودائع يساوي خمسة أضعاف الودائع: إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي؟
أ. 2% ب. 4% ج. لا يوجد خيار صحيح د.20%

س28 إذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي 10 % فان مضاعف الودائع يساوي:
أ. أربعة أضعاف الودائع ب. ثمانية أضعاف الودائع ج. عشرة أضعاف الودائع د. خمسة أضعاف الودائع

س29 النقود السلعية تعتبر
أ. اول أنواع النقود ظهورا ب. لا يوجد خيار صحيح ج. ليست من أنواع النقود د. ثاني أنواع النقود ظهورا

س30 المخاطر التي تواجه منشاة معينة نتيجة لخصائص وظروف تلك المنشاة هي:
أ. لا يوجد خيار صحيح ب. مخاطر منتظمة ج. مخاطر غير منتظمة د. مخاطر عامة

س31 مما لا يدخل في اعمال البنك المركزي:
أ. الرقابة على البنوك ب. إدارة السياسة النقدية ج. منح القروض للمشروعات د. اصدار النقود

س32 لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ 10 الاف ريال وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 20 % فان عليه ان يحتفظ ب:
أ. لا يوجد خيار صحيح ب. 100 ريال ج. 200 ريال د. 1000 ريال

س33 أحد خصائص النقود:
أ. الثبات النسبي ب. عدم تغيير العملة ج. عدم مركزيتها د. لا يوجد خيار صحيح

س34 يتم تحديد قيمة الاحتياطات النقدية القانونية التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كنسبة من؟؟
أ. لا يجد خيار صحيح
ب. مجموع القروض التي يقوم بها البنك التجاري يطعمها للغير
ج. مجموع استثمارات البنك التجاري في الأوراق المالية
د. مجموع الودائع في ميزانية البنك التجاري

س35 في حالة التغطية الجزئية للاعتمادات المستندية يتمثل دور المصرف:
أ. دراسة وتقويم الظروف الاقتصادية للاعتماد الذي تنتمي اليه المنشاة
ب. استكمال سداد قيمة الاعتماد
ج. دراسة وتقويم الوضع المالي للجهات المالية التي تحصل منها المنشاة على الاعتماد
د. لا يوجد خيار صحيح

س36 أهم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية:
أ. سياسات إدارة المخاطر السياسية للائتمان
ب. سياسات إدارة المخاطر البنية الأساسية
ج. سياسات إدارة المخاطر الائتمان الفرص الجديدة
د. كل الخيارات صحيحة

س37 الورقة التجارية فيما عدا ..... تعتبر أداة ائتمان تمنح المدين اجلا لسداد الالتزامات:
أ. لا يوجد خيار صحيح ب. الشيك ج. الكمبيالة د. السند للأمر

س38 تتضمن الرقابة الاستراتيجية للمصرف:
أ. جانب الأداء والتنفيذ داخل المصرف ب. جانب بيئة المصرف الخارجية ج. جانب بيئة المصرف الداخلية د. كل الخيارات صحيحة

س39 توليد الودائع يقصد بها:
أ. التخفيف من العائد على الودائع
ب. لا يوجد خيار صحيح
ج. ان يتمكن البنك من زيادة حجم ودائعه بالاعتماد على ودائع الاصلية المتوفرة لديه
د. التخفيف من سيولة الودائع

س40 طريقة التحليل المالي كأحد طرق معايير منح الائتمان تشمل دراسة:
أ. كل الخيارات صحيحة
ب. التاريخ الافتراضي للمقترض، السيولة، الربحية، النشاط، التوقع
ج. الميزانية، قائمة الأرباح والخسائر، قائمة التدفق النقدي، النسب المالية
د. الشخص، المنتج، الدفع، الحماية